جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

دور اللاجئين في المساهمة بالتنمية المستدامة داخل مدينة قلقيلية

إِعداد
محمد حسام احمد ولويل

إشراف
د. أسعد تفال
د. عبد الرحيم الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الهجرة واللاجئين،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2025

دور اللاجئين في المساهمة بالتنمية المستدامة داخل مدينة قلقيلية

إِعداد

محمد حسام احمد ولويل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/12/11م، وأجيزت:

د. أسعد تفال	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. عبد الرحيم الشوبكي	
المشرف الثاني	**التوقيع**
د. حسام الشخشير	
الممتحن الخارجي	**التوقيع**
د. محمد الخطيب	
الممتحن الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

إلى فلسطين،

إلى الأرض التي تنبض بالعطاء رغم الجراح،

إلى الوطن الساكن في القلب، والمحفور في الوجدان،

إلى ترابها الطاهر، وزيتونها الصامد، وسمائها التي لا تعرف الانكسار.

إلى أرواح الشهداء الذين ارتقوا دفاعًا عنها،

وإلى اللاجئين الذين حملوا مفتاح العودة في قلوبهم قبل أيديهم.

إلى أمي وأبي،

نبض دعائكما كان النور في طريقي،

وإلى أسرتي الكريمة، سندي وملجئي في كل الأوقات.

أهدي إليكم ثمرة هذا الجهد،

آمله أن يكون لبنة في بناء مستقبلٍ يليق بفلسطين وأبنائه

الشكر والتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، سواء من خلال الدعم الأكاديمي أو التوجيه أو المساندة المعنوية.

وأخص بالذكر الدكتور الكريم د. عبد الرحيم الشوبكي، الذي كان خير مرشد وموجه منذ اللحظة الأولى، فقد أولى هذه الدراسة اهتمامًا كبيرًا، وقدم لي من وقته وجهده الكثير، فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق لـ جامعة النجاح الوطنية، هذا الصرح العلمي العريق، ولكل أساتذتي الأفاضل في برنامج دراسات الهجرة واللاجئين، الذين كان لهم بالغ الأثر في إثراء معارفي وتوسيع آفاقي البحثية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور اللاجئين في المساهمة بالتنمية المستدامة داخل مدينة قلقيلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: محمد حسام أحمد ولويل

التوقيع: محمد ولويل

التاريخ: ١١/١٢/٢٠٢٥م

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات..... و

فهرس الخرائط..... ح

فهرس الاشكال ..... ط

الملخص..... ي

الفصل الأول: مقدمة الدراسة والإطار النظري..... 1

1.1 مقدمة الدراسة..... 1

1.2 الإطار النظري..... 7

1.2.1 مدخل إلى التنمية المستدامة واللجوء في السياق الفلسطيني..... 7

1.2.2 مساهمة اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية 7

1.2.3 نظرية رأس المال الاجتماعي وتطبيقها في دراسة اللاجئين..... 14

1.2.4 نظرية التمكين كإطار لفهم دور اللاجئين في التنمية 16

1.3 الدراسات السابقة 17

1.4 التعقيب على الدراسات السابقة..... 23

1.5 مصطلحات الدراسة 24

1.6 مشكلة الدراسة..... 31

1.7 أسئلة الدراسة..... 32

1.8 أهداف الدراسة 32

1.9 أهمية الدراسة 33

الفصل الثاني: منهجية الدراسة واجراءاتها..... 35

2.1 مجتمع الدراسة 35
2.2 عينة الدراسة 35
2.3 أداة الدراسة 36
2.4 حدود الدراسة 36
الفصل الثالث: نتائج الدراسة..... 37
3.1 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 37
3.1.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 37
3.1.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني 40
3.1.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث 44
3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع 48
3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس 50
3.2 النتائج المتعلقة بالمقابلات الميدانية..... 53
الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات 58
4.1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 58
4.1.1 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الأول..... 58
4.1.2 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الثاني 60
4.1.3 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الثالث 62
4.1.4 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الرابع 64
4.1.5 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الخامس 66
4.2 النتائج 67
4.3 التوصيات 69
المراجع العلمية..... 70
Abstract ..... b

فهرس الخرائط

خريطة (1): موقع مدينة قلقيلية الجغرافي 25

خريطة (2): جدار الفصل العنصري حول مدينة قلقيلية..... 26

خريطة (3): المداخل والمخارج لمدينة قلقيلية 26

فهرس الاشكال

شكل (1): دور اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية 13

شكل (2): تعريف السياسات الحكومية والبنود والمرتكزات التي تقوم عليها 30

شكل (3): تأثير نقص الدعم الاقتصادي على حياة اللاجئين في قلقيلية وسبل تحقيق التنمية المستدامة 40

شكل (4): دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في دعم اللاجئين في قلقيلية لتحقيق التنمية المستدامة 41

شكل (5): دور البرامج التعليمية والتدريبية في تزويد اللاجئين بمهارات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في قلقيلية 45

شكل (6): التحديات التي تعيق مشاركة اللاجئين في قلقيلية في المشاريع التنموية المستدامة 48

شكل (7): تعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المحلي لدعم التنمية المستدامة في قلقيلية. 51

شكل (8): المقابلات الميدانية حسب الفئات العمرية والتعليم والعمل 56

دور اللاجئين في المساهمة بالتنمية المستدامة داخل مدينة قلقيلية

إعداد

محمد حسام احمد ولويل

إشراف

د. أسعد تفال

د. عبد الرحيم الشوبكي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع اللاجئين في مدينة قلقيلية، واكتشاف دورهم في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهونها. كما تسعى إلى فهم العوامل التي تعيق وتحدُّ من مشاركتهم في التنمية، وتوفير الفرص الممكنة؛ لتعزيز دورهم في المجتمع المحلي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى إطارين نظريين هما: نظرية رأس المال الاجتماعي والتي تسلط الضوء على أهمية العلاقات والشبكات المجتمعية، ونظرية التمكين والتي تركز على تعزيز قدرات الأفراد في اتخاذ قرارات مصيرية تؤثر في حياتهم.

توصلت النتائج إلى أن اللاجئين في قلقيلية يعانون من تحديات اقتصادية كبيرة، مثل (ضعف فرص العمل، وغياب البرامج التنموية الفاعلة، وقصور في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية) خاصة في ظل الزيادة السكانية الهائلة والحصار المضروب على المدينة في جميع الاتجاهات.

ومع ذلك، تؤكد الدراسة على الدور الفاعل للاجئين ويتجلى بشكل ملموس في تقوية روابط النسيج الاجتماعي من خلال الحفاظ على الهوية،والانتماء الوطني.

كما تغلب اللاجئون على عقبات الإندماج في المجتمع المضيف، فرغم محدودية الإمكانيات تجلّت لهم بكل سلاسة ووضوح مشاركات مجتمعية فاعلة في بعض المبادرات البيئية والزراعية.

أوصت الدراسة بضرورة المبادرة في تبني سياسات وبرامج تنمويةتشمل مختلف جوانب الحياة وتسعى إلى دمج اللاجئين في قلقيلية بشكل أوسع في عملية التخطيط والتنفيذ، وتحسين جـــودة الخـــدمات.كمـــا كشفت الدراسة عن الحاجة إلى تطوير برامج تدريب حديثة تستجيب لسوق العمل، وتعـــزز الشـــراكات بين المؤسسات الحكومية والأهلية بشكل فاعل، بما يضمن تمكين اللاجئين وتعظيم دورهم فـــي التنميـــة المحلية.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون، التنمية المستدامة، رأس المال الاجتماعي، التمكين، قلقيليـــة، المشـــاركة المجتمعية، التنمية المحلية، الاندماج، برامج التدريب.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة والإطار النظري

1.1 مقدمة الدراسة

مدينة قلقيلية، أحد المدن الفلسطينية الواقعة في شمال الضفة الغربية، والمحاطة بمدينتي نابلس من الشرق وطولكرم من الشمال. "كانت قلقيلية قديماً محطة مرور القوافل التجارية... تحط لرحال عند ينابيعها وتحت ظلال أشجارها" (الصوص، 2017م، صفحة 9).

شهدت المدينة تحولات ديموغرافية متراكبة أثّرت بشكل كبير في بنية مجتمعها، خاصة بعد عام 1948م، وحين أدّى التهجير القسري الناتج عن النكبة إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى المدينة، واستمر في مراحل متلاحقة، وفي عام1949م " تم فصل قلقيلية البلد عن أراضيها الزراعية، السهلية الخصبة، من الطيرة والطيبة شمالا إلى رأس العين جنوباً" (الصوص، 2017م، صفحة 16) وازدادت أعداد اللاجئين بشكل ملحوظ في حرب عام 1967م وما بعدها، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وما تبعه من موجات نزوح جديدة للقادمين من مناطق أخرى.

كان لتزايد أعداد اللاجئين في قلقيلية أثر ملموس في التغيّرات التي شهدتها المدينة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما ساهم في تشكيل صبغتها الجديدة وما رافقه من تطوير طابعها الحضري والسكاني. وقد واكب هذا التحول مساهمات ومشاركات كبيرة للاجئين في مختلف القطاعات، مثل (الزراعة، والصناعة، والتعليم، والثقافة)، وهو ما يستوجب دراسة مدى فاعلية تلك المساهمات ضمن إطار التنمية المستدامة، وخاصة في ظل ما تواجهه مدينة قلقيلية من تحديات نتيجة سياسات الاحتلال (أبو شقرة، 2010م).

في عام 1948م بدأت أعداد كبيرة من اللاجئين تتدفع إلى مدينة قلقيلية نتيجة اجبار الاحتلال لعدد من القرى المجاورة على الرحيل، ومن هنا عاصرت المدينة تغيّرات واضحة في الأنشطة الاقتصادية

وتركيبة السّكان. وهذه التغيرات فرضت تشكيلات جديدة على البنـــى التحتيـــة والخـــدمات الأساســـية، وبالتدريج انخرط اللاجئون بشكل فعّال في مختلف الأنشطة والخدمات الاقتصادية، الزراعية والتجارية، ما أدى إلى تغيرات في سمات بنية الاقتصاد المحلي.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة اعتمد اللاجئون على مهاراتهم الزراعية التي جلبوها معهم مـــن قراهم، فبدأوا في قلقيلية بتأسيس مزرعة لإنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية، التي كانت تعد المصـــدر الرئيس للعيش، تمكَّنوا من استصلاح الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج مثل الزيتـــون والحمضـــيات، وهذا ساعد في ضمان استمرارية مصادر الغذاء. كما ساهم اللاجئون فـــي تطـــوير أســـاليب وتقنيـــات الزراعة الحديثة من طرق ري المزروعات والتسميد ورش المبيدات وبناء الدفيئات وغيرها، ما جعـــل الأراضي الزراعية أكثر إنتاجية واستدامة على مدى طويل (عبد الرازق، 2021م).

لا يقتصر دور اللاجئين في التنمية المستدامة لمدينة قلقيلية على القطاع الزراعي فقط، بـــل يمتـــد إلـــى قطاعات الحرف والصناعة، فأنشؤا ورشهم الصغيرة والمتوسطة لإنتاج الأثـــاث المنزلـــي، والنســـيج، والمنتجات الجلدية، ما أسهم في توفير فرص عمل لسكان مدينة قلقيلية المحليين واللاجئين علـــى حـــد سواء، كما تم تطوير الصناعات التي تلبي احتياجات السوق المحلية مـــن الســـلع الأساســـية، وبالتـــالي أصبحت مدينة قلقيلية مركزًا لا يستهان به للإنتاج الحرفي في المنطقـــة، ورغـــم محدوديـــة المـــوارد وتمويلها وصعوبة الظروف التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحركة التجارية والمواصـــلات، إلا أن مدينة قلقيلية أصبحت من المدن التي توفر فرص عمل للمجتمع المحلي (طويل ، 2019م).

واستمرت مساهمة اللاجئين في تطوير المجال الصناعي، فقد عملوا على الإرتقاء في صـــناعة مـــواد البناء وتطوير تقنيات البناء المحلية، وأسهموا في بناء المنازل والمرافق العامة التي تـــأثرت بـــالحروب الإسرائيلية، أعادوا بناء مدينة قلقيلية بأسلوب جماعي متراص، ما خلق وحدة اجتماعيـــة متينـــة بـــين السكان المحليين واللاجئين، كما أنهم أنشأوا محطات مياه وكهرباء، وساهموا في تطوير البنية التحتيـــة بشكل مستدام على الرغم من الحواجز العسكرية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الموارد.

على المستوى التعليمي، كان للاجئين دور مهم في تحسين النظام التعليمي في قلقيلية وتطويره من خلال مشاركاتهم واندماجهم في العملية التعليمية بشكل شامل، فمع تدفق اللاجئين إلى المدينة، كان من الضروري إنشاء مدارس جديدة تديرها الأونروا لتلبية احتياجات الأطفال من اللاجئين، ومشاركات اللاجئين أنفسهم في الوظائف التعليمية أخذ بيد التعليم إلى مستويات أفضل من حيث استمرارية العملية التعليمية وتوفير فرص عمل للاجئين، كما نهض العديد من اللاجئين المبادرين بإنشاء المدارس الخاصة.

لم يقتصر دور اللاجئين على إنشاء مدارس جديدة فحسب، بل بادروا أيضًا بتأسيس برامج تعليمية مبتكرة تتماشى مع احتياجات الطلاب الفلسطينيين، وتزويدهم بالمعرفة العلمية والمهارات العملية اللازمة لمواجهة تحديات الحياة في ظل الاحتلال الغاشم، كانت هذه المدارس بمثابة معاقل للتعليم والوطنية، حيث ساهمت في نقل القيم الفلسطينية من جيل إلى جيل، واعتُبرت مراكز لنشر الوعي السياسي خاصة مع تصاعد الحركات الوطنية الفلسطينية في تلك الحقبة (الخالدي ، 2008م).

كما ساهم اللاجئون في الأنشطة الثقافية والاجتماعية محافظين على الهوية الثقافية الفلسطينية من خلال عدد من المبادرات والفعاليات المجتمعية، فقد عملوا على تنظيم المهرجانات والنوادي الثقافية والفنية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين السكان المحليين واللاجئين وسبل تحقيق الشراكة المجتمعية، كما أسسوا عدداً من الجمعيات المهتمة في التراث الفلسطيني، ما ساعد في الحفاظ على الموروث الثقافي الفلسطيني رغم محاولات الاحتلال محو هذه الهوية، وقد أُقيمت العديد من الأنشطة الثقافية والترفيهية مثل الأمسيات الشعرية، والمسرحيات، والمهرجانات الشعبية حيث كانت تروج للثقافة الفلسطينية وترسيخ معاني الوحدة الوطنية في المدينة (أبو العلا، 2021م).

ومنذ دخول الألفية الجديدة، وبين عامي 2000م و 2025م، لا تزال مدينة قلقيلية قابعة في مواجهة تحديات الاحتلال الإسرائيلي المتزايدة، فالمدينة تُنكب من جديد فجدار الفصل العنصري والسياسات

الاستيطانية الإسرائيلية تأثر سلباً على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين المحليين واللاجئين، ومحاولاتهم للتكيف مع هذه التحديات.

حوّل الجدار – بناءه عام 2002م – أجزاء كبيرة من أراضي مدينة قلقيلية إلى مناطق معزولة، وواجهت المدينة سلسلة من التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتي فاقمت من معاناتها نتيجة لسياسات الاحتلال المستمرة، ورغم هذه الظروف، تمكنت المدينة من تحويل العديد من هذه التحديات إلى فرص للتنمية المستدامة وفرص للعمل، مستفيدة من الابتكار والتكيف مع الوضع القائم (أبو سيف، 2015م).

يُعد جدار الفصل العنصري من أكبر المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إذ تم تصميمه بشكل يُعزل المدينة بشكل شبه كامل عن باقي المناطق الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى تقليص المساحات الزراعية التي كان يعتمد عليها السكان المحليون واللاجئون في قلقيلية، حيث استُولت إسرائيل على الأراضي الزراعية المحاذية للجدار وأعلنتها مناطق عسكرية مغلقة، فهذه الأراضي تُعد المصدر الرئيس لسكان المنطقة، مثل زراعة الزيتون والحمضيات، والتي تشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد المحلي.

رغم هذه الخسارة، استغل سكّان المدينة المناطق التي حُوصرت بين الجدار والخط الأخضر، وُجد أن الأرض أصبحت أقل عرضة للتنمية العمرانية أو للمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية، مما منح سكان قلقيلية فرصة للاستفادة من بعض المساحات الزراعية التي ظلت تحت سيطرتهم. فعلى سبيل المثال، انتقل عدد من المزارعين إلى التركيز على الزراعة العضوية، حيث تحولت تلك الأراضي إلى مشاريع زراعية أكثر استدامة، كما قام الفلاحون بتطوير أساليب جديدة في الري والزراعة لتجاوز القيود التي فرضها الاحتلال (عبد الرحمن، 2023م).

من جانب آخر، استمرت إسرائيل في توسيع المستوطنات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية، بما فيها قلقيلية، هذا الاستيطان أدى إلى تقليص الأراضي المتاحة للاستخدام الفلسطيني بشكل كبير، ما أثر سلبًا على القطاع الزراعي والصناعي، ومع ذلك، لم يقف سكان قلقيلية مكتوفي الأيدي أمام هذه التحديات فبادروا في شراء الأراضي خارج المدينة وإعمارها واستغلالها في مشاريعهم الخاصة كما أنهم استغلوا الأراضي المصنفة مناطق ج في مشاريعهم الزراعية والانتاج الحيواني.

فبدلاً من الاستسلام للأمر الواقع، بدأ اللاجئون والمواطنون في قلقيلية باستغلال التقنيات الزراعية والابتكارات المحلية لتطوير قطاعات جديدة تعتمد على تقنيات حديثة تُساهم في تحقيق الإنتاج العالي باستخدام موارد مائية ومساحات أقل.

علاوة على ذلك، استغلّ السكان المحليون الأراضي القريبة من الجدار في بعض الأحيان كفرصة لتطوير مشاريع اقتصادية تتناسب مع الوضع القائم، حيث قامت بعض الجمعيات المحلية بتأسيس مصانع صغيرة لإنتاج مواد البناء، والتي أصبحت جزءًا من الاقتصاد المحلي في قلقيلية، مما ساهم في توفير فرص عمل للسكان، وخاصة اللاجئين، هذه المصانع كانت تلبي احتياجات البناء في المدينة، وهو أمر بالغ الأهمية في سياق التوسع العمراني في ظل الاحتلال، حيث كانت هناك حاجة مستمرة لتوفير البنية التحتية والمرافق (شاهين ، 2020م).

رغم العراقيل المفروضة على التنقل والحركة التجارية المقيدة بالجدار والحواجز العسكرية إضافة إلى التحديات الاقتصادية والمعيشية، برع اللاجئون في مدينة قلقيلية في الحفاظ على تطور البنية التحتية من خلال مشاركاتهم في بناء مرافق أساسية للمدينة من محطات المياه والكهرباء والحفاظ على استمرارية مقّومات الحياة اليومية للمجتمع. وهذا بدوره جسّد نموذجا للتعاون بين اللاجئين والسكان المحليين.

من جانب آخر، وعلى الرغم من جميع القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين داخل المدينة، فإن هناك بعض المساحات التي خلقتها الحواجز العسكرية وسياسات الاحتلال في بعض المناطق، والتي

كانت تُستخدم لتطوير مشروعات جديدة، سواء في مجالات الصناعات الحرفية أو الزراعة أو التجارية والترفيهية (مطاعم، حدائق، منتزهات، شاليهات، صالات أعراس، صالات ألعاب أطفال)، هؤلاء السكان ولا سيما اللاجئون، استفادوا من تلك المساحات المتاحة لإقامة مشاريعهم الصغيرة التي تساهم في تنمية المدينة (الخطيب ع.، 2022م).

كما كان للنساء دور كبير في هذه المشاريع التنموية، حيث أصبح للنساء في قلقيلية حضور قوي في المشاريع الريادية من خلال تمثّلت في مشاريع إنتاجية صغيرة، مثل صناعة الألبسة والمنسوجات، والتي تساهم بدورها في توفير فرص العمل والحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية (حسين، 2023م).

أيضًا، أسهم اللاجئون في تطوير القطاع الصحي في قلقيلية من خلال تأسيس العيادات والمراكز الصحية التي تهتم باللاجئين وتقدم لهم الرعاية الطبية الأساسية، رغم ما يواجهونه من صعوبات، إلا أن هؤلاء اللاجئين مازالوا يثبتون بأنهم عنصر فاعل في تحفيز التنمية المستدامة وتنشيطها في كثير من المجالات، حيث عمدوا إلى تحسين مستوى الخدمات في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ما أدّى إلى رفع جودة الحياة ورفاهيتها وأمنها لجميع سكان المدينة (عواد، 2018م).

تُظهر تجربة قلقيلية، كما هو الحال في عدد من المدن الفلسطينية، قدرة اللاجئين على التكيف مع التحديات وتحويل المحن إلى فرص، فاللاجئون لم يقتصر دورهم على مجرد التكيف مع ظروف اللجوء، بل أصبحوا فاعلين رئيسيين في التنمية المستدامة للمدينة، لقد استطاعوا أن يساهموا في بناء مجتمع قادر على الصمود، بل والازدهار في مواجهة الاحتلال.

إن دور اللاجئين في قلقيلية يعد مثالاً حيًا على قدرة الشعب الفلسطيني على النهوض والإبداع، حتى في ظل أصعب الظروف، ورغم أن قلقيلية قد شهدت تحديات كثيرة على مر السنين، إلا أن صمود اللاجئين، ومرونتهم، وابتكاراتهم في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم قد أسهمت في جعل المدينة

نموذجًا حيًا للتنمية المستدامة في فلسطين، ودليلًا على قدرة الفلسطينيين على تجاوز محنة اللجوء والاحتلال، والمساهمة في بناء مجتمعهم بكل شجاعة واصرار (عليان، 2022م)

1.2 الإطار النظري

1.2.1 مدخل إلى التنمية المستدامة واللجوء في السياق الفلسطيني

مدينة قلقيلية، الواقعة في شمال الضفة الغربية بفلسطين، هي واحدة من المدن الفلسطينية التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين، هؤلاء اللاجئون، الذين نزحوا عن أراضيهم إثر نكبة 1948م، استطاعوا أن يلعبوا دوراً مهماً في مختلف جوانب الحياة داخل المدينة، ورغم التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل، فإن لاجئي قلقيلية استطاعوا ترك بصمة في مسيرة التنمية المستدامة داخل المدينة، من خلال مساهمات وتغييرات ملحوظة في جميع الأصعدة والجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

1.2.2 مساهمة اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية

في هذا السياق، سنستعرض كيف يمكن للاجئين في قلقيلية أن يساهموا في التنمية المستدامة عبر هذه الأبعاد والأدوار الثلاثة (الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي، الدور البيئي).

أولاً: الدور الاقتصادي للاجئين في قلقيلية

1. الزراعة والأمن الغذائي

حيث تعتبر الزراعة من القطاعات الحيوية التي يساهم فيها اللاجئون في قلقيلية. منذ استقرارهم في المدينة بعد النكبة، سعى العديد منهم إلى استثمار الأراضي الزراعية المتاحة لهم في المنطقة، قد تكون قلقيلية مدينة صغيرة مقارنة ببعض المناطق الفلسطينية الأخرى، لكن الزراعة فيها تعتبر أحد المصادر الرئيسية للرزق.

اللاجئون في قلقيلية، الذين يحملون مهارات وخبرات زراعية من منـــاطقهم الأصـــلية قبـــل التهجيـــر، ساهموا في تطوير الزراعة داخل المدينة بشكل ملحوظ، فإلى جانب زراعة الخضروات والفواكه قاموا بزراعة الأشجار المثمرة مثل الجوّافة، الزيتون، واللوز، والتين، وغيرها التي تعتبر مـــن المحاصـــيل الأساسية في المنطقة.

إن مساهمة اللاجئين في الزراعة وأنشطتها لم تقتصر على توفير الغذاء فقط، بل كانت أيضـــاً مصـــدر دخل لعدد كبير من الأسر في المدينة، كما أسهم اللاجئون في "زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي وتنـــوع القوى العاملة وتحسين الابتكار وتعزيز العلاقات الاجتماعية والثقافية" (التحديات الاقتصـــادية وفـــرص العمل للاجئين: كيف يمكن للمجتمعات المحلية أن تستفيد؟. غراس الخيـــر الإنســـانية، 2025م) وهـــذا بدوره يعزز من الأمن الغذائي.

2. الصناعة والحرف اليدوية

يساهم اللاجئون في قلقيلية بشكل كبير في القطاع الصناعي والحرف اليدوية والتقليديـــة مثـــل صـــناعة السجاد، الخزف، والأدوات المنزلية، والملابس، والأثاث التي أصبحت إحدى مصادر الـــدخل الرئيســـة لكثير من اللاجئين. كما أن عدداً منهم بدأوا مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في مجالات مثل صـــناعة الملابس، الأثاث، والمنتجات الغذائية. وساهم هذا التنوع في تعزيز الاقتصاد المحلـــي وتـــوفير فـــرص عمل، حيث أصبح العديد من اللاجئين يعتمدون على تلك الحرف والمهارات كمصدر دخـــل رئيســـي. حيث وفّرت هذه الصناعات وخلقت فرص عمل لأفراد آخرين في المدينة، مثـــل الحـــرفيين، العمـــال، والموزعين. كما وفرت فرص لجميع فئات المجتمع على اختلاف أجناسهم نساء ورجال. (أبـــو داوود و عريقات ، 2024م)

3. التجارة والخدمات

عمل عدد من اللاجئين على تأسيس محلات تجارية، وصيدليات، ومكاتب استشارية، ومحلات بيع المواد الغذائية، وتتميز بوجود بقالات بيع السمك لارتباطهم الوثيق بمدنهم الساحلية وموانئهم التي هُجّروا منها. (عمرو، 2021م)

بالإضافة إلى ذلك، يساهم اللاجئون في قطاع الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، العديد من اللاجئين في قلقيلية يعملون في مجال التعليم كمدرسين أو مختصصين تربويين، أو في قطاع الصحة كأطباء وممرضين، مما يساعد في تحسين جودة الحياة في المدينة (الزعبي، 2021م). فمن خلال هذه الأنشطة، ساعد اللاجئون في توفير الخدمات والمنتجات التي يحتاجها السكان المحليون.

ثانياً: الدور الاجتماعي للاجئين في قلقيلية

1. تقوية التكافل الاجتماعي

يعدّ التكافل الاجتماعي أحد الركائز التي تميّز التجمعات الفلسطينية، حيث يبادر الأفراد إلى تقديم العون والمساعدة في مختلف الأوقات، فعلى سبيل المثال طوّر اللاجئون في مدينة قلقيلية شبكات اجتماعية وبيئة محلية متينة ساعدت في دعم الفقراء والأسر المحتاجة، وقد تميّزت بالاستدامة وقدرتها الفاعلة في مواجهة الأزمات.

أسهم اللاجئون في قلقيلية في تطوير أنشطة ثقافية واجتماعية بهدف تعزيز الهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية وتوريثها للأجيال الجديدة، من خلال المهرجانات والمعارض الثقافية والفنية، والمحاضرات. مما ساعد في الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني.

2. التعليم والتمكين المجتمعي

يسهم اللاجئون في قلقيلية بشكل كبير في قطاع التعليم، ليس فقط من خلال توفير فرص تعليمية للأبناء داخل مدارس الأنوروا، بل من خلال العمل كمربّين ومدرسين ومرشدين في مختلف المراحل الدراسية، حيث أن " العديد من اللاجئين درسوا في الجامعات الفلسطينية أو في الخارج، وعادوا إلى قلقيلية لتعليم الأجيال الجديدة" (سلام، 2017م).

بالإضافة إلى ذلك، قام اللاجئون بتأسيس مؤسسات اجتماعية تهدف إلى دعم الشباب والنساء، بما في ذلك (مراكز التدريب المهني، ونوادي الشباب، وبرامج التوعية الاجتماعية) فكان لهذه الأنشطة دور كبير في تمكين أفراد المجتمع، وتقديم فرص تعليمية ومهنية تساعدهم على تحسين ظروفهم المعيشية.

3. التعايش والسلام المجتمعي

عاش اللاجئون في مدينة قلقيلية جنباً إلى جنب مع سكانها المحليين ولازالوا في ذلك، فعزّز هذا العلاقات الاجتماعية بين مختلف المجموعات.

ساعد اللاجئون في بناء مجتمع متماسك قوي قادر على التعايش مع التحديات التي يواجهها الفلسطينيون بشكل عام، بما في ذلك الاحتلال والقيود الاقتصادية، من خلال تعزيز الحوار بين مكونات المجتمع المختلفة، وبناء جسور من التعاون، ساهم اللاجئون في خلق بيئة اجتماعية مستدامة تساهم في تقوية المجتمع الفلسطيني ككل (علي، 2020م).

ثالثاً: الدور البيئي للاجئين في قلقيلية

1. الحفاظ على البيئة الزراعية

ساهم اللاجئون في قلقيلية بشكل كبير في الحفاظ على البيئة الزراعية، فعلى الرغم من الضغوط التي يتعرض لها القطاع الزراعي في المدينة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، يعمل العديد من اللاجئين على تطبيق أساليب زراعية مستدامة تهدف إلى الحفاظ على الأراضي والموارد المائية. وفي هذا السياق، بدأ اللاجئون في قلقيلية باستخدام تقنيات زراعية تحافظ على الموارد الطبيعية وتقليل استنزافها، مثل الزراعة العضوية، وتقنيات الري الحديث، كما قام العديد منهم بزراعة الأشجار المثمرة التي تساعد في حماية التربة، وتساهم في تحسين جودة البيئة (محمد، 2019م).

2. التوعية البيئية

سعى اللاجئون في قلقيلية إلى نشر الوعي البيئي داخل المجتمع المحلي، من خلال الحملات التوعوية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتشجيع المجتمع المحلي على التفاعل مع قضايا البيئة بشكل أكبر، فتم تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول أهمية إدارة النفايات، والحفاظ على المياه، وتدوير المواد، كما أن مشاريع إعادة التدوير والحد من التلوث كانت من المبادرات " التي ساعد اللاجئون في إطلاقها في قلقيلية، مما ساعد على تحسين الوضع البيئي في المدينة" (الشرابي، 2021م).

3. الزراعة المستدامة

ساهم اللاجئون في مدينة قلقيلية بتنفيذ أساليب الزراعة المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاج الزراعي باستخدام الأسمدة الطبيعية، وتقنيات الري التي توفر استهلاك المياه محافظين بذلك على الموارد البيئية.

فمن خلال هذه الأنشطة، حافظ اللاجئون على البيئة الزراعية في مدينة قلقيلية وجعلوها أكثر قدرة على تحمل التغيرات البيئية.

إن مساهمة اللاجئين في قلقيلية في التنمية المستدامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي مساهمة لا يستهان بها، على الرغم من التحديات التي يواجهونها في ظل الاحتلال والقيود المفروضة عليهم، إلا أنهم استطاعوا أن يثبتوا دورهم الفعال في تحسين واقع المدينة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استثماراتهم في الزراعة والصناعة، وتطويرهم للقطاع الاجتماعي، والمساهمة في الحفاظ على البيئة، وأصبح اللاجئون في قلقيلية جزءاً أساسياً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة (عبد الله، 2020م).

إن هذه المساهمات وتوسيعها يتطلب تبني سياسات داعمة من قبل الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية، لتحسين الظروف المعيشية للاجئين وتوفير الفرص التي تضمن استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل، والشكل1 يلخّص دور اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية.

شكل (1)

دور اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية

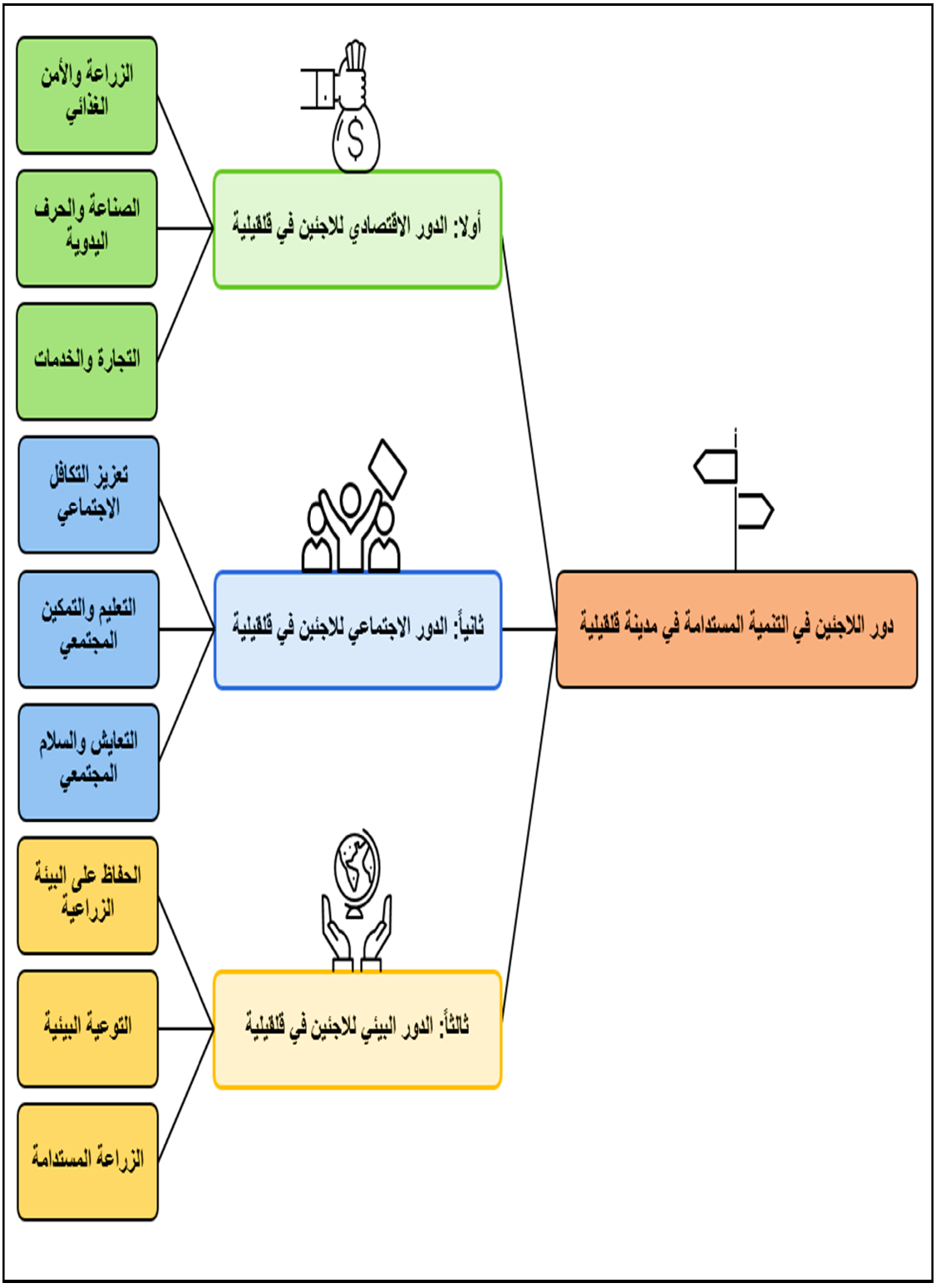

1.2.3 نظرية رأس المال الاجتماعي وتطبيقها في دراسة اللاجئين

نظرية رأس المال الاجتماعي تركز على أهمية الروابط الاجتماعية والشبكات في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الأفراد والجماعات، ما يُمكن المجتمعات من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون رأس المال الاجتماعي من ثلاثة مكونات رئيسية: الروابط الوثيقة (Bonding) والتي تربط بين أفراد الجماعات المتجانسة، والروابط الممتدة (Bridging) والتي تصل بين جماعات مختلفة، والروابط الهرمية (Linking) والتي تربط الأفراد بالمؤسسات والسلطات، وحسَب النظرية يُقسّم رأس المال الاجتماعي إلى أنواع متعددة تشمل رأس المال الاجتماعي الهيكلي (الشبكات والمؤسسات)، ورأس المال الاجتماعي المعرفي (القيم والمعايير المشتركة)، ورأس المال الاجتماعي العلائقي (الثقة المتبادلة) (Nisbet, 1969).

يلعب رأس المال الاجتماعي دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز التعاون، وتسهيل تداول المعلومات، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، كما يساعد الأفراد في تحسين فرصهم التعليمية والوظيفية، ويدعم المجتمعات في تحقيق التماسك الاجتماعي وتقليل معدلات الجريمة والفقر، ومع ذلك، قد يكون لرأس المال الاجتماعي تأثيرات سلبية، مثل تعزيز الانغلاق الاجتماعي أو تقييد الوصول إلى الفرص للأفراد خارج الشبكات القائمة. بالرغم من ذلك تواجه نظرية رأس المال الاجتماعي عدة تحديات وانتقادات، أبرزها:

1. عدم الدقة في إعطاء قيمة حقيقية دقيقة لقياس رأس المال الاجتماعي.
2. غالباً ما تنظر إلى الجوانب الإيجابية دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السلبية.
3. افتقار هذه النظرية من التطبيق العام على المجتمعات دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الهيكلية والسياقية.

ورغم تلك الانتقادات والنقص الذي تعانيه النظرية لا تزال أداة فاعلة لفهم العلاقات الاجتماعية وآثارها على التنمية والرفاهية.

وهي من النظريات الحديثة، التي تسلط الضوء على دور العلاقات الاجتماعية والروابط الإنسانية المهمة في تعزيز التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة، معتبرة رأس المال الاجتماعي على أنه المورد المعنوي والغير المادي الذي يتجسد في الثقة، والمنفعة المتبادلة، والشبكات الاجتماعية، وهو أداة لاندماج فاعل في المجتمعات المضيفة، حيث يفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية تخفف من سطوة التحديات المزدوجة المتمثلة في التهجير القسري والتهميش الاقتصادي والاجتماعي للاجئين.

وفي حال مدينة قلقيلية ولاجئيها، تواجه المدينة انتكاسات كبيرة من حيث الموارد والتنمية المستدامة تتمثل في الفقر والبطالة ونقص الخدمات، فواجب على الجهات المعنية إيجاد حلول واقعية مبتكرة لتخطي تلك الانتكاسات وذلك من خلال بعض الأمور التي يمكنها تحفيز التنمية، ومن أهمها:

1. الإشادة بدور اللاجئين واستثمار رأس المال الاجتماعي لديهم.
2. توسيع الشبكات الاجتماعية وتوطيد العلاقات التبادلية والمسؤولية الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمع المحلي.
3. تعزيز الثقة المتبادلة وزيادة فرص التفاعل اليومي والتعاون من خلال النشاطات والفعاليات.
4. دعم المشاريع الصغيرة القائمة، وتشجيع إقامة مشاريع توفر فرص عمل جديدة.
5. تعزيز التكامل بين مختلف فئات المجتمع.

وفي دراستي هذه وعند تطبيق نظرية رأس المال الاجتماعي على عينات اللاجئين في مدينة قلقيلية يتّضح لنا أنه من الممكن إستغلال إمكانياتهم ومساهماتهم بشكل أفضل مما هم عليه بحيث يكونون عنصراً فاعلاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي تحسين جودة الحياة ورفاهية الأفراد، كما

تسعى الدراسة إلى الموازنة ما بين العوامل التي تعيق أو تدعم استثمار رأس المال الاجتماعي لدى اللاجئين في المدينة، مما يتيح توصيات أكثر فعالية لصانعي السياسات وقرارات المجتمع المدني.

1.2.4 نظرية التمكين كإطار لفهم دور اللاجئين في التنمية

تُعنى بتمكين الأفراد والمجتمعات من اكتساب القوة والقدرة على التحكم في حياتهم، من خلال توفير الأدوات والفرص التي تتيح لهم المشاركة الفعّالة في صنع القرار وتحقيق التنمية الذاتية والمجتمعية، تعتمد النظرية على أبعاد أساسية تشمل: تعزيز الاستقلالية، بناء القدرات، دعم المشاركة الفاعلة، وإتاحة الوصول إلى الموارد والفرص، والمشاركة المجتمعية والسياسية بعدالة ومساواة من خلال معالجة التفاوت والطبقيّة الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى أهداف معتبرة مثل: تحسين نوعية الحياة، تعزيز الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، مقدرة الأفراد على التكيف مع الواقع وتحدياته، وزيادة الوعي الاجتماعي (عبود، 2024م، الصفحات 54-55).

" وتتعدد أنواعه بين التمكين الاقتصادي الذي يُركّز على توفير فرص العمل والاستقلال المالي، والاجتماعي الذي يعزز الإدماج والمشاركة المجتمعية، والسياسي الذي يدعم مشاركة الأفراد في عمليات اتخاذ القرار، والثقافي الذي يركز على الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيزها، تهدف هذه الأنواع مجتمعة إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للأفراد والمجتمعات" (الحسن، 2018م).

تتجلى التطبيقات العملية لتمكين الأفراد وتقليص الفجوات الاجتماعية في مبادرات وبرامج تدريبية تعمل على تطوير مهارات الأفراد، ودعم ريادة الأعمال، وتمكين المرأة، وتعزيز حقوق الفئات المهمشة. فترقى هذه المبادرات بالنمو الاجتماعي والاقتصادي محققة الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية على نحو شامل ومستدام.

ومع ذلك، يواجه تطبيق التمكين تحديات متعددة منها: نقص الموارد المالية، ومقاومة التغيير الاجتماعي والثقافي، وضعف البنية التحتية، وغياب السياسات الداعمة، واحتكار القرارات من قبل جهات قليلة.

للتغلب على هذه التحديات، يتطلب الأمر تعاوناً بين الحكومات، المؤسسات، والمجتمع المدني لضمان استدامة جهود التمكين وتحقيق أثر إيجابي على حياة الأفراد والمجتمعات ومنحهم الحرية والسلطة لتحمل مسؤولية قراراتهم ويمكن تعزيز ذلك من خلال إبراز جوانب القوة وإعطاء صلاحيات ومسؤوليات ومعارف كما ويضاف إليها الاهتمام بالمظهر العام والخبرة التكنولوجية والعلاقات والمال.

ولتحقيق التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية، فإنّ تعزيز قدرة اللاجئين على التحكم في حياتهم واتخاذ قرارات مؤثرة لا يكون إلا من خلال توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية، وهذا التمكين إنما يتم من خلال مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية وتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في إيجاد فرص عمل فتدعم الاقتصاد المحلي.

من خلال تمكين اللاجئين، فإنّ شبكة العلاقات الاجتماعية ونسيجها الاجتماعي تساهم في توطيد تعاونهم مع المجتمع المحلي، وحصولهم على فرص أكثر للوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. كما أن التمكين يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات اليومية. وعلى المدى البعيد، يزيد التمكين من مساهمات اللاجئين وبشكل فاعل في التنمية المستدامة في المدينة.

1.3 الدراسات السابقة

دراسة هنية (2012م): التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين: تناولت هذه الدراسة التنمية كأداة للنضال في مواجهة هيمنة الاحتلال في فلسطين، حيث تشير إلى أنه ورغم ضخامة المساعدات والاهتمام بقضية "التنمية" في الأراضي الفلسطينية إلّا أن ذلك لا يكفي لتحقيق أهداف ومؤشرات التنمية. فالمساعدات غير قادرة على تقويض الاحتلال. فالتنمية من وجهة نظر الدراسة عملت على تمكين الفلسطينيين دون تمكين وتحسين الظروف الحياتية اليومية للفلسطينيين فقط دون القدرة على استرداد أرضهم أو التخلص من هيمنة الاحتلال. فالتنمية قد تكون شكلاً من أشكال المقاومة والصراع مع الاحتلال لذلك واجب علينا إعادة رص البنية المجتمعية بين أبناء الشعب الفلسطيني في

شتّى أماكن تواجده، وتشجيع المشاريع التنموية القائمة على مقاطعة الاحتلال. كما أن عملية تمكين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب وجهة نظر الدراسة تتطلّب أن يتم توجيه هذا التمكين على أسس من المساواة والعدالة.

دراسة إبراهيم (2025م): دور اللاجئين الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية: تتناول هذه الدراسة مساهمة اللاجئين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية، خاصة في مجالات الزراعة والتجارة. تركز الدراسة على تأثير اللاجئين في السوق المحلي من خلال إسهاماتهم في دعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير فرص العمل، بالإضافة إلى ذلك، تستعرض دور اللاجئين في المشاريع التنموية المستدامة، مثل إنشاء مشاريع للطاقة المتجددة، وتعليم المهارات المهنية التي تساهم في دمجهم في سوق العمل المحلي. وتؤكد الدراسة أن التحديات المتمثلة في القيود السياسية والاجتماعية تؤثر على مستوى هذه المساهمات، لكنها تبرز أهمية السياسات الحكومية لدعم وتسهيل دمجهم في المجتمعات المحلية.

دراسة زوايته (2023م): الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة داخل مخيمات مدينة نابلس: وتعرض الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة داخل مخيمات مدينة نابلس، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد استخدم الباحثان المنهج النوعي حيث أكّدت الدراسة على الصعوبات والمعيقات التي تواجهها اللاجئات حيث تتمثل بصعوبات اقتصادية من تدني الدخل وقلة فرص العمل، وتحديات نفسية تمثلت في شعورها بالدونية والتهميش، وعزلة اجتماعية تكاد تنحصر عن محيطها، وصعوبات تعليمية تتعلق بها أو بأبنائها، وقد أظهرت هذه الدراسة دور الجامعات في دعم قضية اللاجئين، وزيادة الوعي لدى منتسبيها على حد سواء من خلال مساقاتها ومناهجها ودوراتها التوعوية.

دراسة شتيوي (2007م): دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة حالة دراسية لمخيم بلاطة – نابلس: تعتبر هذه الدراسة اللاجئين

الفلسطينيين من أكثر الناس حاجة إلى المساعدة والتأهيل؛ ويعود ذلك إلى أوضاعهم المعيشية الصعبة، إضافة إلى البطالة وانتشاراها بشكل مقلق إضافة إلى الفقر الكثافة السكانية وأزماتها، ومستويات منخفضة من الخدمات على مختلف الأصعدة. وتركز الدراسة على اللاجئين في الضفة الغربية، وبخاصة اللاجئين في مخيم بلاطة، ومدى تقبلهم لفكرة الاندماج بأنواعه وآلياته على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تحسين أوضاعهم بمنهج وآليات تضمن الحياة الكريمة والآمنة لهم.

دراسة سلامة (2025م): الاحتلال.. وتعثّر التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين: تفرق الدراسة بين التنمية المحلية والتنمية بمفهومها الأوسع، رغم أنهما عملية حضارية مستمرة تشمل جميع حياة الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويكمن الفارق أنّ التنمية الاقتصادية إنما تكون لمنطقة محلية معينة، من أجل تحسين مستقبل ساكنيها من خلال توفير ظروف ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة. كما تحدثت الدراسة عن الفرص المتاحة والإمكانيات لتنمية الأراضي الفلسطينية معتمدة على القوى البشرية حيث يغلب طابع الشباب على الفئة العمرية للشعب الفلسطيني. وترى بأن كل من مناطق (ج) وأراضي غور الأردن والبحر الميت هي مناطق مستقبلية لأبناء الشعب الفلسطيني، كما تشيد بدور السياحة في دعم الاقتصاد الفلسطيني. وتطرقت الدراسة إلى المعيقات الداخلية والخارجية التي تتحدى التنمية المحلية من الاحتلال وسياساته إلى التضخم الوظيفي وغياب الهيكلية الواضحة للمؤسسات.

دراسة حنفي (2014م): تحول وكالة الانروا من الإغاثة إلى التنمية البشرية: تركز الدراسة على كيفية مساهمة اللاجئين الفلسطينيين في مشاريع التنمية المستدامة، وتسلط الضوء على مشاريع الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية في مخيمات اللاجئين، ودورهم في تحسين وصول المجتمع المحلي إلى الطاقة النظيفة، كما تتناول الدراسة التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة الفلسطينية في دعم

هذه المشاريع، ومدى تأثيرها في تحسين جودة الحياة في المخيمات، وتحلل الدراسة أيضًا دور اللاجئين في الحفاظ على البيئة من خلال مشاريع الزراعة المستدامة، ومساهماتهم في تحسين الإنتاجية الزراعية.

دراسة كرباج وآخرون (2020م): الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية: تبحث الدراسة في الجوانب الديموغرافية للفلسطينيين على حد سواء داخل فلسطين والداخل المحتل والدول العربية والغربية حيث لجأ إليها الفلسطينيون في الماضي ويلجئون إليها في الحاضر كما وتتنبأ الدراسة بمستقبل التوزيع الديموغرافي للفلسطينيين. وتقارن الدراسة بين نسب التوزيع الديموغرافي حيث تحظى الأردن بأعلى نسبة لفلسطينيي الشتات، في حين عانى لاجئو سورية من التهجير الثاني، كما وتوازن الدراسة بين حق العودة وحق الهجرة ومفهوم الاندماج والانتماء. كما تبرز الدراسة دور اللاجئين الفلسطينيين في المشاركة السياسية، الاقتصادية، والتربوية، الأكاديمية، القانونية، الطبية والإعلامية ومشاركاتهم المهنية في مختلف المجالات.

دراسة سعيد (2001م): البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة: تحدثت الدراسة عن المؤسسات التي ظهرت في فلسطين خاصة التي ظهرت في فترات الحرب واستمرار الاحتلال الإسرائيلي. كما بحثت في الدور المهم للمؤسسات بالنسبة للاجئين على وجه الخصوص والسعي لتمكينهم في ظل استمرار سياسات الاحتلال. كما تطرقت إلى الرابط السياسي المؤثر على الوضع المعيشي للاجئين، وأشادت بالدور الجماهيري الفاعل في إنشاء تلك المؤسسات، وعرضت نسبة المؤسسات وتوزيعها حسب سنوات التأسيس والمناطق الجغرافية وعدد اللاجئين ومجالات عمل تلك المؤسسات والعلاقة فيما بينها وبين المؤسسات الوطنية والدولية.

دراسة رضوان (2011م): دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية: تحاول الدراسة إبراز دور اللجان الشعبية المعدّة لخدمة اللاجئين في التنمية والتفاعل مع متغيرات المجتمع الديمغرافية على اختلافها من حيث مكان الإقامة، العمر، الحالة الاجتماعية، الجنس،

وعدد أفراد الأسرة. كما وتقيّم الدراسة مدى فاعلية اللجان الشعبية في تقديم وتسهيل الخدمات لمحتاجيها من اللاجئين ودراسة الخصائص السيكومترية لتلك اللجان وتصنيفها إذا ما كانت تعمل في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو التعليمية الثقافية أو الصحية.

دراسة ويلسون (2020م): اللاجئون الأفارقة في أوروبا: أبعاد التنمية المستدامة: تستعرض هذه الدراسة المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الأفارقة في أوروبا، خصوصًا في كل من ألمانيا وفرنسا، حيث تشير الدراسة إلى كيفية إسهام اللاجئين الأفارقة في تطوير الاقتصاد الأوروبي من خلال العمل في قطاعات مختلفة مثل الرعاية الصحية والبناء، كما تبرز التحديات وتركز على العقبات الأكثر تأثير في تأقلم اللاجئين مع المجتمعات الجديدة، فاللغة وعدم الاندماج الاجتماعي يقفان عائقاً أمام معظم اللاجئين للحصول على الفرص، تؤكد الدراسة على أهمية السياسات الأوروبية التي تدعم التدريب المهني والتعليم لضمان أن يكون للاجئين دور كبير في التنمية المستدامة.

دراسة عايد (2020م): الهوية والانتماء للاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة في الأردن: تتناول هذه الدراسة العلاقة بين هوية سكان مخيم البقعة وانتمائهم الاجتماعي، وتركز على اللاجئين الفلسطينيين كونهم يشكلون الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني. تركز الدراسة على نظرية الهوية باعتبارها تعريف صريح للذات وتصور الفرد كعضو في الجماعة التي يتشبه بها ويتميز معها، وهي نظرية طوّرها هنري تاجفيل عام 1974م، حيث أشار فيها إلى رغبة الأفراد في تصنيف أنفسهم والآخرين من أحد الدوافع لفهم العالم من حولهم، حيث تضمنت هذه النظرية مكونات ثلاث: المعرفة، والتقييم، والعاطفة، عندما يندمج الفرد في جماعة، فإنه يرتبط بالهوية الاجتماعية لها، ويسعى للتشبه بالجماعة أو التميز فيهم. وتركز على أن أهم الهويات المؤثرة على سلوك الأفراد ومشاركتهم وتفضيلاتهم السياسية هي الحزبية.

دراسة Timothy (2019) دور اللاجئين في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة حالة من كندا: تـــدرس هذه الدراسة دور اللاجئين في تعزيز التنمية المجتمعية في كندا، خاصة في المناطق الريفيـــة، وتركـــز الدراسة على دور اللاجئين في تنمية البلد المضيف من خلال إنشـــائهم لمشـــاريع لأعمـــال الصـــغيرة وتطويرها بحيث تساهم في تحسين البنية التحتية المحلية، كما أكدت الدراسة على أن العزلة الاجتماعية من التحديات الكبيرة اتي يواجهها اللاجئون، بالرغم من تقديمهم إسهامات كبيرة في مجـــالات التعلـــيم والصحة والمشاريع الاقتصادية الصغيرة، وتسلط الدراسة الضوء على السياسات الحكومية التي تـــدعم هؤلاء اللاجئين وتحفز مشاركتهم في التنمية المستدامة.

دراسة مسعود وظاهر (2022م): مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين: في هذه الدراسة تقييم لمستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتفسير سوء الأوضاع الاقتصادية في فلسطين معللة ذلك إلى الانتقالات السياسية المتغيرة منذ الانتداب البريطاني والحكم الأردني للضفة والمصري لغزة والاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت الحالي جهد الاحتلال إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني به بشكل كامل مـــن خـــلال الاحتـــواء الاقتصادي والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية الأرض والمياه. كما أن تدهور الجانـــب الســـياحي وإعاقة وتقييد النشاطات التجارية والاقتصادية والهيمنة على التجارة الخارجية والنهب وذهـــاب معظـــم الضرائب والرسوم المالية والتي تُؤخذ من فلسطينيي الداخل إلى الخزانة الإسرائيلية كل ذلك أدّى إلـــى تدهور وتدمير البينة التحتية للاقتصاد الفلسطيني. كما توصي هذه الدراسة لاتخـــاذ إجـــراءات وحلـــول تنهض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية فمن وجهت نظر الدراسة عمليات فتح الجسور مع الدول المجاورة ساهمت في التكامل الاقتصادي وتدفق اموال التحويلات والاستيراد التصدير كما سهلت عمـــل اللجـــان الدولية وتقديمهم مشاريع دعم حقيقية.

1.4 التعقيب على الدراسات السابقة

تُعدُّ هذه الدراسات من الدراسات بالغة الأهمية، إذ تُسلّط الضوء على دور اللاجئين في تنمية المجتمع المضيف، وبشكل خاص إذا ما تم دمج اللاجئين الفلسطينيين واتباع حلول تقترحها الدراسة سيكون لهم دور فائق الأهمية في دعم الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مناطق أخرى تشرّد إليها اللاجئون مثل لبنان، سوريا، الأردن، ومختلف الدول العربية والأجنبية.

ومن خلال إظهار وإبراز مشاركات اللاجئين ومساهماتهم في قطاعات حيوية كثيرة كالزراعة والتجارة والخدمات والحرف اليدوية، من هنا تأكّد هذه الدراسة على أن اللاجئين ليسوا مجرد مستفيدين وغير منتجين، بل عناصر فعّالة واقتصاديون قادرون على تعزيز التنمية المستدامة والنهوض بها من الداخل بكل عزم ومهنية.

ففي الضفة الغربية، تسلّط الدراسة الضوء على إسهامات اللاجئين الفلسطينيين في الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، كما زاد وعيهم في تبني مشاريع التنمية المستدامة مثل الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية)، الزراعة المستدامة، والتعليم والتدريب المهني. هذه المبادرات لا تساهم في تحسين الأمن الغذائي فقط وإنما توفر فرص عمل وتعزز البنية التحتية أيضًا وكما تحسّن جودة الحياة في المخيمات والمناطق المحلية، لقد أثبت اللاجئون قدرتهم على تحدّي الصعاب وتخطي القيود السياسية والاجتماعية والتي تحد بدورها من حركتهم وفرصهم الاقتصادية، فسعى اللاجئون إلى الابتكار في الصناعات المحلية والحرف اليدوية كنوع من الانتماء والمقاومة محافظين على حق العودة لديهم.

الدراسة تقدّم من منظورها رؤية شاملة للأثر الاجتماعي المترتب على وجود اللاجئين، مما يستدعي تبني سياسات تتسم بالشمول العادل تضمن وصول الأفراد إلى فرص العمل والخدمات بعيداً عن التوترات الاجتماعية. فالتعليم الأساسي والتدريب المهني يعطي فرص أكبر للمنافسة على الموارد رغم محدوديتها، كم أنّ اندماجهم في مبادرات العمل التطوعي ونقل المعرفة عزز من التماسك الاجتماعي والتضامن مع المجتمعات المضيفة

كما توصي الدراسة بأهمية التعاون الفعّال بين المنظمات غير الحكومية والحكومات الفلسطينية – وأحياناً الدولية – فالتعاون هو عنصر حاسم في إنجاح هذه المبادرات، وتتجلى صور التعاون في الدعم الفني والمالي والتنظيمي، وتنفيذ مشروعات مستدامة مثل تركيب الألواح الشمسية، وتطوير التعليم المهني ومحو الأمية. ولتحقيق استمرارية هذه المشاريع وتكليلها بالنجاح، يتوجب على الجهات المسؤولة إيجاد حلول فاعلة طويلة الأمد ذات رؤية مستقبلية تتماشى مع الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة.

على نطاق أوسع، تشير الدراسات إلى أن تجربة اللاجئين الفلسطينيين تنسجم مع تجارب أخرى على مستوى العالم، مثل اللاجئين السوريين في لبنان وسوريا، واللاجئين الأفارقة في أوروبا، ودور اللاجئين في تنمية المجتمعات في كندا، وفي هذا السياق يساهم اللاجئون في قطاعات واسعة في المجتمع مثل: قطاع الرعاية الصحية والبناء والتعليم وغيرها رغم ما يواجهونه من تحديات مشتركة مثل:

1. تعلم اللغة.
2. العزلة الاجتماعية.
3. الافتقار إلى التمويل.

وأجمعت الدراسات السابقة على أن السياسات التي تركز على التعليم والتدريب المهني والجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي الأنجح في تعزيز قدرة اللاجئين وتسهيل اندماجهم ومساهمتهم الفاعلة في النمو المستدام في حال تبنت الحكومات والمجتمع المدني دعمها ومتابعة مخرجاتها.

1.5 مصطلحات الدراسة

مدينة قلقيلية (Qalqilya City): تقع مدينة قلقيلية في شمال غرب الضفة الغربية، على الحدود مع الأراضي المحتلة عام 1948م، وتُعد من أصغر المحافظات الفلسطينية من حيث المساحة (حوالي 174 كم²). تتميز بموقعها الزراعي المهم وتاريخها في مقاومة الاحتلال، لكنها تعاني من الحصار الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري الذي طوّق المدينة وخنق اقتصادها، لا يوجد في قلقيلية مخيم رسمي للاجئين،

لكن تُقدّر نسبة اللاجئين بين سكان المدينة بحوالي 85%، ويعيشون داخل الأحياء والمناطق السكنية الحضرية منذ تهجيرهم عام 1948م، ما يجعل قلقيلية واحدة من أكثر المدن الفلسطينية كثافة من حيث وجود اللاجئين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024م؛ نديم، 2008م).

والخرائط[1] التالية توضح موقع قلقيلية الجغرافي والتفاف الجدار حولها ومداخلها المتبقية من النبي الياس شرقاً وحبلة جنوباً.

خريطة (1)

موقع مدينة قلقيلية الجغرافي

[1] All-In one Offline Maps 3.17

خريطة (2)

جدار الفصل العنصري حول مدينة قلقيلية

خريطة (3)

المداخل والمخارج لمدينة قلقيلية

اللاجئون (Refugees)[1]: اللاجئون هم مجموعة من الأشخاص الذين يفرّون من بلادهم الأصلية بسبب الخوف والتعرض للاضطهاد أو العنف أو الحرب، ويطلبون الحماية ويلتمسون الأمان في بلـــدان ودول أخرى.

التنمية (Development): هي "عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنســـاني والاجتمـــاعي. وهـــي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر" (النصر وآخرون، 2017م، صفحة 66). ويرى الخبـــراء بأنهـــا التسارع في عمليات الانتاج الاقتصادي، وهي عملية ديناميكية الهيكليـــة والوظيفـــة، ذات مخططـــات واضحة وأهداف مقصودة تتسم بالاستمرارية، كما أنها ليست حكراً على أحد فيتشارك فيها مختلف أفراد المجتمع يبرزون قدراتهم وإمكانياتهم الكامنة بكفاءة عالية؛ لتسخير موارد البلد والاستفادة منها، وبهـــذا يكون لدينا تنمية على نطاقين الطبيعي والبشري، فالتنمية عملية ومنهج وبرنـــامج (النصـــر وآخـــرون، 2017م، الصفحات 67-68).

التنمية المجتمعية (Community Development): التنمية المجتمعية هي العملية التي تهدف إلـــى تحسين مستويات المعيشة والرفاهية للمجتمعات المحلية من خلال تحفيز مشاركة الأفراد فـــي تحســـين بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة ثقافة الأفراد وتطوير قيمهم وتكيفهم مع البيئة المحيطـــة، ويـــرى ليونارد هوبهاوس أنّ التعليم والعدالة الاجتماعية جوانب مهمة في تحقيق التنمية المجتمعية. (المغربـــي، 2013م)

كما ويختلف مفهوم كل من النمو والتنمية، " فمفهوم النمو يمكن أن ينطوي على الاستغلال كما أن النمو بهذا المعنى يمكن أن يكون غير متوازن ويمكن ن يكون طفيليا يضر بالكيانات المحيطة التي ينمو على حسابها، بينما «التنمية» بمعناه التحرر تنطوي على التوازن والشمول والمساواة" (عبد الباسط، 1970م، صفحة 95).

[1] ينظر: https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-we-protect/refugees

المشاريع الاقتصادية الصغيرة (Small Economic Projects): هي الأنشطة التجارية التي يسهم فيها أفراد أو مجموعات صغيرة بهدف تحسين اقتصاد المجتمع المحلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية، فتقدم السلع والخدمات والمنتجات التي تتناسب واحتياجات المجتمع الحاضن، ولها دور فاعل في التنمية الاقتصادية ونقطة بداية وانطلاق لريادة الأعمال، وهي ذات سقف مال محدد يسهل تأسيسها وأقل عرضة للمخاطر الاقتصادية (المصري، 2017م).

البنية التحتية (Infrastructure): تشمل المرافق والخدمات الأساسية مثل الطرق، والمياه، والكهرباء، والاتصالات، والصرف الصحي، والمؤسسات كالصحة والتعليم والتي تعد ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وظهر حديثا مفهوم البنية التحتية الخضراء وتظهر فيها المدن صديقة للبيئة تحقق العديد من المشاريع المستدامة، وتشمل الغطاء النباتي وجودة الهواء وأنظمة إدارة المياه والطاقة والتنوع البيولوجي والمرافق الصحية والترفيهية والتصاميم الحضارية لدمج المكونات السابقة معاً، فالبنية التحتية هي مقياس لإمكانيات الدولة التي تساعدها في جذب الاستثمارات على المستوى العالمي (مطر، 2022م).

العزلة الاجتماعية (Social Isolation): هي الحالة التي يعاني فيها الأفراد من قلة التفاعل الاجتماعي والشعور بالوحدة بسبب عوامل مثل البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية. كونه ذاك الشخص الذي ابتعد عن وطنه الأم ويخشى الاضطهاد والتمييز العنصري والديني والسياسي. (حمزة، 2017م)

"ويتراوح سلوك العزلة الاجتماعية بعدم إقامة علاقات اجتماعية، او بناء صداقة مع الاقران، أي كراهية الاتصال بالآخرين، والانعزال عن الناس والبيئة المحيطة، وعدم الاكتراث لما يحدث بها...والشعور بنقص التضامن مع الآخرين" (شمل ، 2016م).

الاندماج الاجتماعي (Social Integration): كلمة دمج تعني إدخال الشيء في الشيء بشكل محكم وهو من أقوى درجات التقارب، فالاندماج الاجتماعي هو العملية التي من خلالها يصبح الأفراد جزءًا

نشطًا في المجتمع المضيف من خلال التعليم، العمل، والاستقرار والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية وغيرها، وهي عملية متبادلة ذات اتجاهين بين اللاجئين والمجتمع المستضيف، ومنهم من يتم إعطائه حقوق أوسع كالإقامة الدائمة والجنسية، ويكون الاندماج على نوعين مادّي خدماتي وآخر معنوي يتعلق بالنسب والدين والثقافة (الهاشمي، 2024م).

الخط الاخضر[1]: هو عبارة عن حدود تم ترسيمها باللون الأخضر على توضح حدود وقف إطلاق النار بين الدول العربية وإسرائيل في عام 1948م، ويستعمل البعض مصطلح " حدود 1967 " للدلالة على ذلك، لكن تم تحديد الخط الأخضر مسبقا عام 1949م ضمن اتفاقية رودس. وحال الخط الأخضرر وقسّم القرى والمدن الحدودية وخاصة قلقيلية حيث حيّدت عن أراضيها السهلية.

فلسطينيو الداخل: وهم الفلسطينيون الذين لا زالوا يسكنون في (إسرائيل) وهم جزأ من نسيج الشعب الفلسطيني الكلي. كما ويتعرض أهلنا في الداخل للتمييز العنصري وعدم المساواة في التجمعات والمناطق العربية (مصالحة، 1994م).

مناطق (ج): وهي أراضي فلسطينية ضمن الضفة الغربية تشكّل ما يقارب ثلثي أراضيها، وقعت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي العسكرية والإدارية. وتطبق مناطق (ج) على غلاف مناطق (أ) و(ب) بحيث تكون حلقة الوصل بين المناطق الأخرى والمخرج الوحيد للسفر إلى العالم. وهذا بدوره يدمر مقومات الحياة ويهدد التنمية والزراعة في هذه المناطق من خلال سعي الاحتلال بمصادرة الأراضي وإنشاء البؤر الاستيطانية وتدمير الآبار الجوفية والمساكن (شبيطة، 2018م).

جدار الفصل العنصري: حاجز من الخرسانة بدأ العمل فيه عام 2002م في ظل انتفاضة الأقصى المبارك أبّان حكومة أرائيل شارون لحماية دولة الاحتلال على حد زعمهم، ويتبع الجدار ملتوياً بمسار الخط الأخضر. هذا الجدار إنما يعزز فكرة العنصرية لدى الاحتلال وأهدافهم للإستيلاء على الأراضي

[1] ينظر: https://shorturl.at/lCqQm

الزراعية والمياه الجوفية إضافة إلى تمزيق المجتمع الفلسطيني، فأدى ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة البطالة والتفرقة والحرمان الاجتماعي والشعور بالخوف والعجز، تم استهداف التعليم والخدمات الصحية وخاصة في المناطق التي قسمها الجدار من الشمال إلى الجنوب (أبو زيد، 2016م).

السياسات الحكومية (Government Policies): هي المبادرات التشريعية والإجراءات والقوانين والنشاطات والأولويات التي يقوم بها النظام والحكومات بهدف معالجة وحل المشكلات والقضايا العامة؛ لدعم رفاهية المجتمع ودعم اللاجئين بشكل خاص وتسهيل اندماجهم في المجتمع من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والسكن والأمن. كما ركز بعض الخبراء في هذا المجال على عدة بنود ترتبط بسياسات الحكومة والشكل2 يوضح تعريف السياسات الحكومية والبنود والمرتكزات التي تقوم عليها عند بعض الخبراء[1] (العجاتي وأخرون ، 2020م).

شكل (2)

تعريف السياسات الحكومية والبنود والمرتكزات التي تقوم عليها

[1] ينظر: https://shorturl.at/2D2aP وينظر ايضاً: https://cosspp.fsu.edu/polisci/emeritus/thomas-r-dye وينظر ايضاً: https://www.jpost.com/blogger/ira-sharkansky، وينظر ايضاً https://shorturl.at/tPxIn

التنمية المستدامة (Sustainable Development): هي التنمية التي توازن بين تلبية احتياجات الحاضر وضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهي مجموعة الاجراءات التي تتخذ للانتقال لوضع متوازن بشكل أفضل دون تعريض مستقبل الاجيال القادمة للخطر، وتستمر في الملائمة ما بين البشر واحتياجاتهم وما توفره الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية بشكل عادل، وتتجلى صورة التنمية المستدامة في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتقنية (النصر وآخرون، 2017م).

1.6 مشكلة الدراسة

تواجه مدينة قلقيلية تحديات كبيرة نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون فيها، حيث يتطلب ذلك توفير دعم فعّال بحيث؛ يعزز من قدراتهم ويساهم في تحسين أوضاعهم.

تتعلق المشكلة الرئيسية بكيفية تحسين الدعم الاقتصادي للاجئين من خلال خلق فرص عمل مستدامة، وتنفيذ مشاريع تنموية تعزز من مشاركتهم في الاقتصاد المحلي، كما تبرز الحاجة إلى دور فعّال للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تقديم برامج دعم فعلية تساهم في تحسين جودة حياتهم، مع التركيز على توفير برامج تعليمية وتدريبية تمكّن اللاجئين من اكتساب المهارات اللازمة؛ للاندماج في سوق العمل.

بالإضافة إلى ما سبق، تتطلب الخدمات الاجتماعية والصحية تحسينات كبيرة ومتابعة مستمرة لضمان رفاهية اللاجئين والتوزيع العادل لهذه الخدمات، مع ضرورة العمل على تعزيز التعاون بين اللاجئين والمجتمع المحلي والتفاعل مع مؤسساته من خلال مبادرات وبرامج تحقق أهداف مشتركة تسهم في رقي التنمية والوصل إلى التنمية المستدامة في المدينة.

1.7 أسئلة الدراسة

1. كيف يؤثر نقص الدعم الاقتصادي على دور اللاجئين في تحقيق التنمية المستدامة؟
2. ما دور المؤسسات في دعم لاجئي مدينة قلقيلية للنهوض بالتنمية المستدامة؟
3. هل تؤثر برامج التعليم والتدريب المهني في مدينة قلقيلية على اندماج اللاجئين في التنمية المستدامة؟
4. ما العقبات التي تحدّ من مشاركة لاجئي قلقيلية في مشاريع التنمية المستدامة؟
5. كيف يمكن تعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المحلي لدعم التنمية المستدامة في قلقيلية؟
6. ما هي الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة للاجئين في قلقيلية؟
7. ما هي السياسات التي يجب أن تتبعها الحكومة الفلسطينية لدعم اللاجئين في قلقيلية وتحقيق التنمية المستدامة؟

1.8 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. دراسة تحليلية للوضع الاقتصادي للاجئين في مدينة قلقيلية.
2. دراسة التحديات والعقبات التي يواجهها اللاجئون في المدينة.
3. تقييم دور وفاعلية برامج المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم اللاجئين.
4. إبراز دور برامج التعليم والتدريب المهني وتأثيرها في تحسين مهارات اللاجئين وتسهيل دمجهم في سوق العمل.
5. مقارنة عبر الزمن للخدمات الصحية والاجتماعية التي تلقاها اللاجئون خلال السنوات الأخيرة وتقييم تأثيرها على رفاهيتهم.

6. استكشاف السبل التي تعزز من التكامل الاجتماعي بين اللاجئين في مدينة قلقيلية ومجتمعها المحلي.

1.9 أهمية الدراسة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية من القضايا التي تحمل أبعادًا إنسانية واجتماعية واقتصادية وضرورة ملحّة لإيجاد الحلول الأنسب لها، لا سيما في المدن التي تستضيف أعدادًا كبيرة منهم مثل مدينة قلقيلية.

وفي ظل التحديات المستمرة التي يواجهها اللاجئون، تسلط هذه الدراسة الضوء على دور اللاجئين في التنمية المستدامة، وكيفية تعزيز الدعم لهم؛ لتحسين ظروفهم المعيشية، وتنسج بعض مظاهر مشاركتهم الفاعلة في تطور المدينة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤى جديدة وإضاءات قابلة للتنفيذ حول الطرق التي يمكن من خلالها تحسين وضع اللاجئين، وتوفير بيئة أكثر دعمًا ودمجًا لهم، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة داخل المدينة.

من الناحية العلمية، لا يوجد الكثير من الأبحاث أو رسائل الماجستير التي تناولت هذا الموضوع بشكل موسع ومحدد المعالم، مما يجعل هذه الدراسة من الدراسات المكمّلة لسابقتها وتسعى لسد فجوة معرفية تُثَمّن في هذا المجال. في حين افتقرت الدراسات السابقة –التي تناولت اللاجئين في سياق التنمية المستدامة – إلى دراسة تأثير الدعم المؤسسي والاجتماعي للاجئين في مدن محددة، مثل قلقيلية، مما يفتح مجالًا واسعًا للبحث العلمي الذي يمكن أن يؤثر في تطوير السياسات والممارسات التي تدعم اللاجئين في المنطقة حيث تسهم هذه الدراسة في:

- سد الفجوة البحثية المتعلقة بدور اللاجئين في التنمية المستدامة في مدينة قلقيلية.
- تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين اللاجئين والمجتمع المحلي.
- تحسين السياسات والبرامج المحلية والدولية لدعم اللاجئين.

- إثراء الأدبيات العلمية حول تأثير الدعم المؤسسي والاجتماعي للاجئين.
- فتح المجال لدراسات مستقبلية في مجال دعم اللاجئين والتنمية المستدامة.
- تعزيز وعي المجتمع المحلي حول دور اللاجئين في التنمية.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة واجراءاتها

يستعرض الفصل الثاني الاجراءات والطريقة التي سيتم اتباعها خلال الدراسة، ان المنهاج الذي استخدمه الباحث في الدراسة هو المنهاج الوصف التفسيري الذي يعتمد على دراسة الظاهر كما توجد في الواقع، والتعرف على حقيقة الظاهرة على ارض الواقع.

يعتمد المنهج الوصفي في هذه الدراسة على ما هو أبعد من مجرد جمع البيانات حول الظاهرة المدروسة، إذ يشمل تحليل تلك البيانات وربطها وتفسيرها وتصنيفها وقياسها، بهدف الوصول إلى حقائق علمية واستخلاص نتائج دقيقة، وتُوظَّف هذه المنهجية لتحليل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه اللاجئ الفلسطيني في مدينة قلقيلية، من خلال دراسة معمقة تسعى إلى فهم أبعاد هذه التحديات وتأثيرها على واقع اللاجئين.

2.1 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مدينة قلقيلية، رغم أنها لا تضم أي مخيم رسمي للاجئين، إلا أن العديد من العائلات اللاجئة تعيش داخل المدينة وتُعدّ مسجّلة لدى وكالة الأونروا، ما يجعل من قلقيلية نموذجًا مميزًا لدراسة أوضاع اللاجئين خارج المخيمات الرسمية.

2.2 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة غير عشوائية باستخدام أسلوب (العينة القصدية العمدية) وذلك نظراً لطبيعة الموضوع والحاجة إلى الوصول إلى أشخاص يمتلكون خبرات وتجارب مباشرة تتعلق بواقع اللجوء في مدينة قلقيلية، تم التنسيق مع مدير اللجنة الشعبية لخدمات اللاجئين من أجل تسهيل عملية اختيار 50 مبحوثاً من اللاجئين، بحيث تم التركيز على انتقاء أفراد يعكسون تنوعاً في الأعمار،

ومستويات التعليم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، بهدف الحصول على رؤية شاملة للتحديات التي يواجهها اللاجئون بشكل عام وفي مدينة قلقيلية بشكل خاص.

تم إجراء المقابلات في أماكن ذات طوابع متعددة لتوفير بيئة مريحة للمشاركين ولضمان تنوع سياقاتهم الحياتية والحديث بحرّية وصراحة مطلقة، شملت هذه الأماكن مقر اللجنة الشعبية، الذي يُعد مركزاً يجتمع فيه العديد من اللاجئين ويقدم خدماتهم، إلى جانب منازل بعض المشاركين الذين تمت زيارتهم بناءً على رغبتهم أو لظروفهم الخاصة، وكذلك أماكن عمل بعضهم لتسهيل إجراء المقابلات دون التأثير على التزاماتهم المهنية.

وقد مثلت هذه العينة انعكاساً لتجارب اللاجئين ضمن سياقات اجتماعية واقتصادية متباينة، ما أتاح فهماً أعمق للتحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهونها، مما أسهم في تقديم صورة واقعية وشاملة للظروف التي يعيشها اللاجئون في قلقيلية.

2.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث أُجريت مقابلات فردية باستخدام أسئلة مفتوحة، وبالاعتماد على أسلوب الحوار المفتوح الذي أتاح للمشاركين التعبير بحرية عن آرائهم وتجاربهم. وقبل بدء كل مقابلة، حصل الباحث على الموافقة المسبقة من المشاركين، وتم تسجيل المقابلات صوتيًا بهدف توثيق المعلومات بدقة، بعد ذلك قام الباحث بتفريغ محتوى المقابلات نصيًا، ثم شرع في تصنيف الأفكار وتحليل البيانات بشكل منهجي، مما أتاح له الوصول إلى نتائج مدروسة وصياغة توصيات مستندة إلى المعطيات الميدانية.

2.4 حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: عام 2025.
- الحدود المكانية: مدينة قلقيلية.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

3.1 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

3.1.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص السؤال: كيف يؤثر نقص الدعم الاقتصادي على دور اللاجئين في تحقيق التنمية المستدامة؟

في محاولة لكشف العلاقة السببية بين التحديات التي يواجهها اللاجئون بمدينة قلقيلية في حياتهم اليومية، وتأثيراتها المباشرة، والنتائج المترتبة عليها.

وبهدف تحليل واقعهم الاجتماعي والاقتصادي بشكل منهجي، أظهرت المقابلتان أن اللاجئين في مدينة قلقيلية لا ينحصر دورهم في كونهم ضحايا للتهجير أو مجرد متلقين للمساعدات، بل يُمثّلون قوة فاعلة ومبادِرة في مسيرة التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة، رغم ما يواجهونه من ظروف اقتصادية صعبة. فقد عبّر كل من المتحدثيْن الشاب والمرأة، عن وعي وفهم عميق بأهمية دور اللاجئين في بناء مجتمع مدينة قلقيلية، فقد أشار الشاب إلى انخراط اللاجئين واندماجهم في قطاعات حيوية مثل الزراعة، والمشاريع الصغيرة، والتعليم، والعمل التطوعي، خاصة في أوقات الأزمات كجائحة كورونا، مما يعكس اندماجهم الفعلي في نسيج المدينة المجتمعي. وقد أوضح أحد مهندسي الزراعة في قلقيلية خلال المقابلة، قائلاً: إحنا شركاء حقيقيين في بناء المدينة وتنميتها. كثير منّا اشتغلوا بالزراعة، خاصة مع إنه المدينة محاطة بالجدار ومحدودة المساحة، فصرنا نحاول نشتغل على الزراعة البيئية، ونستفيد من كل شبر من الأرض (طه، 2025).

وفي المقابلة الثانية، سُلّط الضوء على المبادرات النسوية التي تقودها اللاجئات في مجالات إعادة التدوير، والزراعة البيئية، وتعليم الأطفال، مما يؤكد على الدور المحوري للمرأة اللاجئة في تعزيز الاستدامة المجتمعية. كما عبّرت مديرة لجنة المرأة في مدينة قلقيلية، عن هذا الدور بقولها: رغم كل

الظروف اللي مرّينا فيها، خاصة بعد الجدار اللي حاصر المدينة وخنقها اقتصادياً، إحنا كلاجئين ما رضينا نكون على الهامش. بالعكس، أنا كنت جزء من مبادرة نسوية لتعليم النساء المهارات الحياتية، مثل الخياطة، وصناعة الصابون، والتدوير البيئي (حسين، 2025).

إلا أن هذا الحضور المجتمعي والوعي الإيجابي لفكرة دمج اللاجئين يصطدم بتحديات اقتصادية وعقبات ملموسة، كشفت عنها نتائج الدراسة، ومن أبرزها النقص الحاد في الدعم الاقتصادي الذي لا يصل إلى حد انعدام الغذاء أو السكن، لكنه ينعكس بوضوح على تدني مستوى المعيشة، وضعف القدرة على تحقيق الاستقرار المالي. فقد أشار عدد من اللاجئين خلال المقابلات إلى معاناتهم من قلة فرص العمل المستدامة، وتراجع الدخل، ما يحدّ من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية أو التفكير في مشاريع تنموية مستقبلية. وفي هذا السياق، أكد المهندس الزراعي ع. طه أن غياب التمويل والتدريب يعطل دور اللاجئين في التنمية، رغم امتلاكهم المهارات والإرادة اللازمة.

ورغم مساهماتهم وانخراطهم الملحوظ في مجالات كثيرة منها: التعليم، والاقتصاد غير الرسمي، والمبادرات البيئية، إلّا أن هذه الجهود تُبذل في ظل تهميش مؤسساتي صارخ، وتتراجع خدمات وكالة الأونروا بشكل مزعج لا سيما في القطاع الصحي. حيث أشار اللاجئون إلى أن مستشفى الوكالة الوحيد في الضفة الغربية يعاني من نقص متكرر في الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة، ما يؤثر سلبًا على جودة الرعاية الصحية، ويُعمق من آثار الأزمات الاقتصادية على اللاجئين في قلقيلية.

وتتقاطع هذه الصورة الواقعية المريرة مع ما أظهرته المقابلتان، حيث عبّر المتحدثان عن شعورهم بالانتماء والمواطنة، يقابله إدراك مؤكد للعوائق التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في التنمية. فبينما يبذل اللاجئون جهودًا واضحة في خدمة مجتمعهم، إلا أن محدودية الموارد وقلة الفرص تحول دون تحويل هذه المبادرات إلى مشاريع تنموية مستدامة.

يمكن فهم هذا التناقض من خلال نظرية رأس المال البشري، التي تبيّن أن غياب الاستثمار في تعليم وتدريب الأفراد يؤدي إلى تقليص فرصهم في الاندماج الاقتصادي، كما تساعد نظرية الحرمان النسبي في تفسير شعور اللاجئين بالتهميش، نتيجة التفاوت بين تطلعاتهم وواقعهم الفعلي، ما يُولّد مشاعر الإحباط والضغط النفسي والاجتماعي.

بناءً على ذلك، فإن جمع المعطيات المستخلصة من المقابلتين مع نتائج الدراسة يوضح أن اللاجئين في قلقيلية ليسوا عبئاً ثقيلاً على المجتمع، بل هم طاقة بشرية منتجة تملك الإمكانية للمساهمة في التنمية المستدامة، شريطة إزالة العقبات والتحديات البنيوية والاقتصادية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تدخلات تنموية شاملة تدعم اللاجئين اقتصاديًا وتعليميًا وصحيًا، بما يُعزز من مشاركتهم الفاعلة في بناء مستقبل أفضل للجميع.

والشكل3 يوضّح تأثير نقص الدعم الاقتصادي على حياة اللاجئين في قلقيلية وسبل تحقيق التنمية المستدامة.

شكل (3)

تأثير نقص الدعم الاقتصادي على حياة اللاجئين في قلقيلية وسبل تحقيق التنمية المستدامة

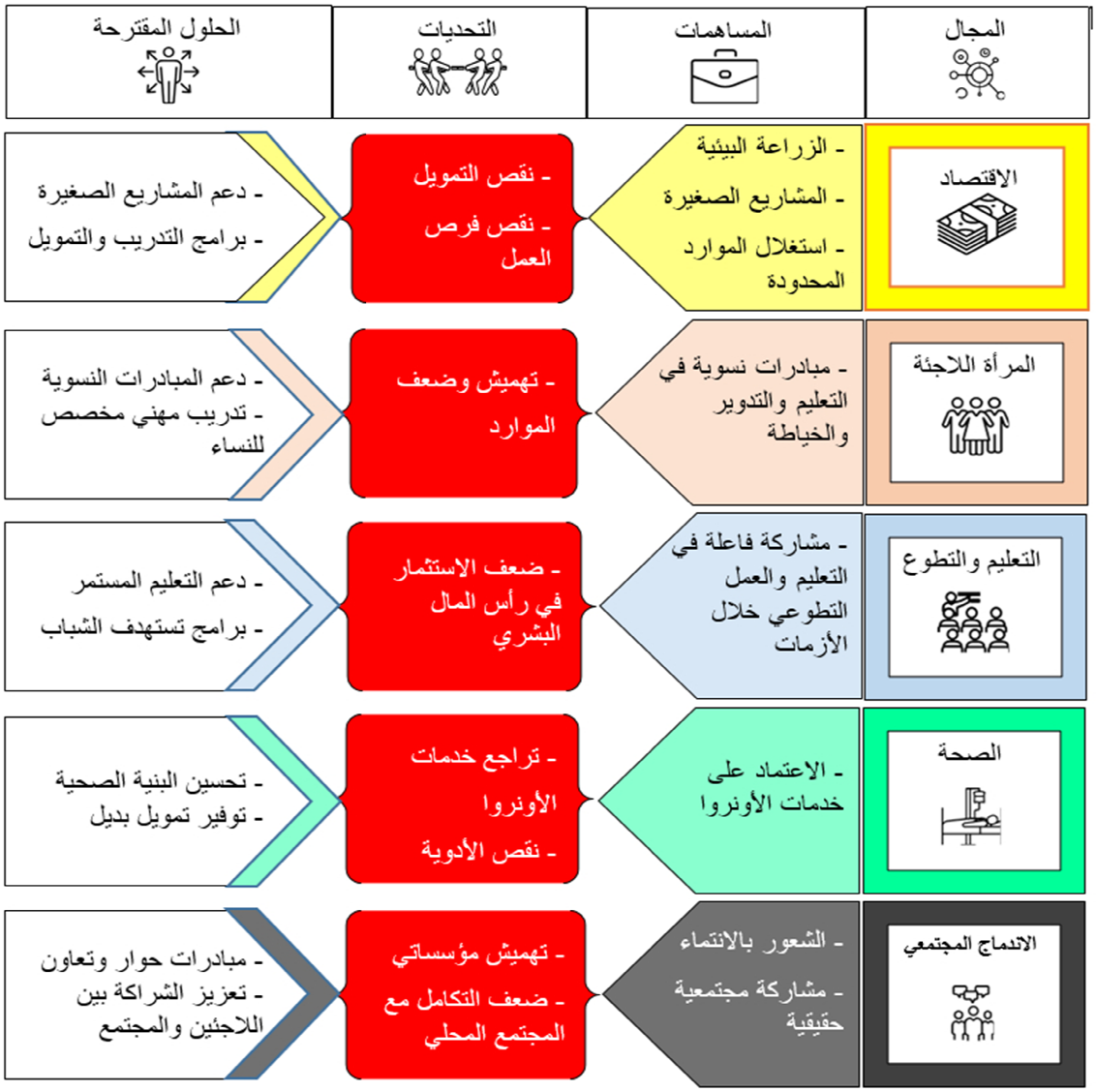

3.1.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص السؤال: ما دور المؤسسات في دعم لاجئي مدينة قلقيلية للنهوض بالتنمية المستدامة؟

يمثل الشكل (4) توزيع الخدمات المقدمة للاجئين وفقًا للمجالات المختلفة والجهات المسؤولة عنها، ويهدف إلى توضيح أدوار المؤسسات المتعددة في دعم اللاجئين من خلال التعليم، الصحة، الدعم الاقتصادي، وغيرها من المجالات الحيوية.

شكل (4)

دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في دعم اللاجئين في قلقيلية لتحقيق التنمية المستدامة

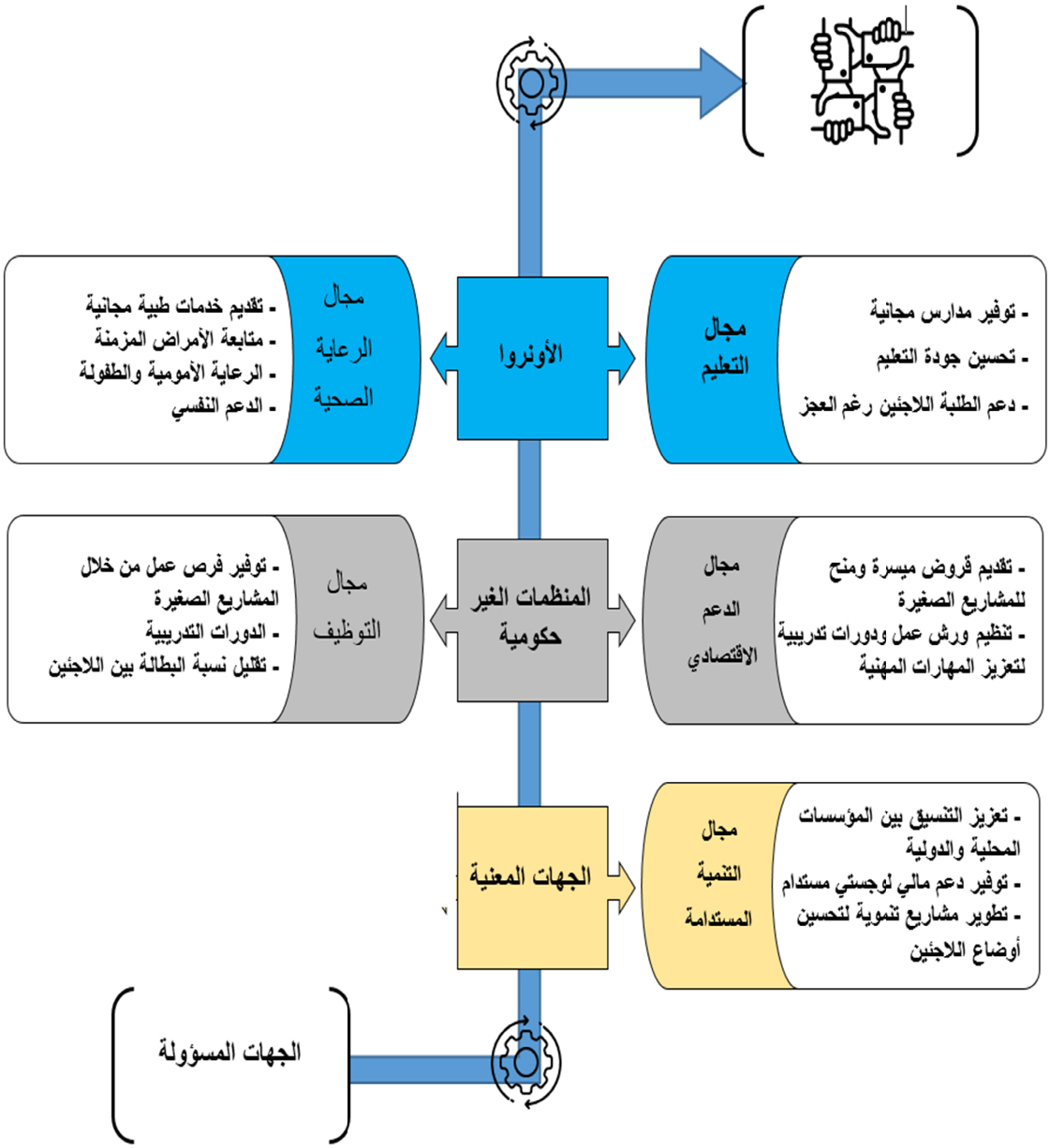

أظهرت نتائج السؤال الثاني أن اللاجئين في قلقيلية يتلقون دعمًا من مؤسسات متعددة، تشمل الجهات الحكومية والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية مثل الأونروا، إلا أن هذا الدعم لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية، فقد أشار عدد من المشاركين إلى أن هذه المؤسسات تقدم مساعدات أساسية، مثل الغذاء، الرعاية الصحية، والدعم التعليمي، إضافة إلى بعض الدورات

التدريبية التي تستهدف تطوير المهارات الحياتية والمهنية ومع ذلك، فقد أجمعت الآراء علـــى أن هـــذه البرامج غالبًا ما تكون تقليدية، محدودة الأثر، ولا تتناسب مع احتياجات سوق العمل الحالي، إذ تركـــز على مهارات حرفية تقليدية يدوية كالخياطة والنجارة والحدادة، في حين تغيب عنها المهارات والتقنيات التكنولوجية الحديثة التي أصبحت من ضروريات الاقتصاد المعاصر.

وقد أكدت مديرة دائرة النوع الاجتماعي في قوات الأمن الوطني في المقابلة التي أُجريت معهـــا هـــذه الإشكالية، قائلة: المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية تلعب دورًا محوريًا في دعم اللاجئـــين في قلقيلية، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، توفير الرعاية الصحية والتعليم، وتنظيم برامج تدريبية لرفع مستوى المهارات (صبري، 2025). لكنها أوضحت أيضًا أن هذه المبادرات، رغـــم أهميتهـــا، لا تحقق دائمًا الأثر المطلوب بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي والتكامل بين الجهات المختلفة، وأضافت أن بعض المنظمات تحاول تمكين اللاجئين اقتصاديًا عبر التدريب أو تقديم فرص عمـــل، إلا أن هـــذه الجهود تبقى مشتتة وغير كافية لبناء اعتماد ذاتي حقيقي.

كما أشار اللاجئون في قلقيلية إلى أن دور المؤسسات الحكومية يظل محدودًا، حيث تقتصر مســـاهماتها على تقديم بعض الخدمات الأساسية في ظل ضعف الموارد، في حين تقدم الجمعيات المحلية والأونـــروا دورات تدريبية وخدمات تعليمية ومساعدات إنسانية، في المقابل هذه المساهمات محدودة لا تُبنى علـــى خطط استراتيجية شاملة وطويلة الأمد، وغالبًا ما تكون هذه الجهود منفصلة أو لا تلبي الســـياق الفعلـــي للاحتياجات التنموية للاجئين، وقد تم التعبير عن حالة من الإحباط بسبب غياب بـــرامج فاعلـــة تؤهـــل اللاجئين فعليًا للانخراط في سوق العمل أو إدارة مشاريع صـــغيرة تســـاهم فـــي تحقيـــق الاســـتقلال الاقتصادي.

عند ربط هذه النتائج بالدراسات السابقة الموجودة ضمن الإطار النظري للدراسة، نجد توافقًا واضحًا مع ما أشارت إليه دراسة كرباج (2020)، التي تناولت دور اللاجئين في دعم قطاع التعلـــيم، وأكـــدت أن

مساهمة اللاجئين يمكن أن تكون كبيرة إذا ما توفرت لهم الأدوات والموارد الكافية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم المهني ومحو الأمية. كما تتقاطع النتائج مع ما ورد في دراسة ويلسون (2020)، التي بيّنت أن اللاجئين يملكون القدرة على المساهمة الاجتماعية والاقتصادية الفعالة، لكن ذلك يتطلب وجود استراتيجيات وتبني سياسات تدعم التدريب المهني والتعليم مشددة على أن اللغة تشكل العقبة الأكبر في التأقلم والاندماج. وهذا ما أشارت إليه دراسة تيموثي (2019) مؤكداً على أن العزلة الاجتماعية تقف حائلا دون مشاركة اللاجئين في التنمية المستدامة. كما تتقاطع النتائج مع ما ورد في دراسة سعيد (2001)، التي بيّنت أن اللاجئين يملكون القدرة على المساهمة الاجتماعية إذا ما توافرت لهم استراتيجيات دعم وتمكين تُراعي خصوصياتهم وتتحدى الاحتلال. وبيّنت الدراسة أن الرابط السياسي هو الصبغة المؤثرة على الوضع المعيشي للاجئين.

كذلك، تتوافق النتائج مع ما جاء في دراسة حنفي (2014)، والتي ركزت على دور اللاجئين في مشاريع التنمية المستدامة، وبيّنت أن مساهمتهم في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة تظهر فقط عند وجود شراكات فعّالة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو ما تفتقر إليه حالة اللاجئين في قلقيلية بحسب إفادات المشاركين في الدراسة الحالية. أما دراسة زوايته (2023)، فقد أبرزت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تواجه اللاجئين، لا سيما في ظل غياب فرص العمل وصعوبات العمل، وهو ما ينسجم تمامًا مع واقع اللاجئين في قلقيلية الذين أشاروا إلى محدودية فرص التدريب والتشغيل الفعلي، وهذا ما تتفق عليه دراسة مسعود (2022) والتي أشار فيها على أن تقييد النشاطات الاقتصادية والتجارية بسبب الاحتلال أدّى إلى تدهور البنى التحتية.

وعند تحليل هذه النتائج باستخدام نظرية رأس المال الاجتماعي، يتضح أن غياب روابط قوية بين اللاجئين والمؤسسات المسؤولة يضعف من قدرة هذه البرامج على التأثير الحقيقي في حياة الناس، حيث أن قلة الثقة، وضعف التفاعل، وانعدام شبكات التعاون الفعّالة، كلها عوامل تُضعف من أثر رأس المال الاجتماعي اللازم لبناء مبادرات جماعية أو فرص عمل مشتركة بين أفراد المجتمع. كما أن ضعف

الروابط الهرمية (التي تربط اللاجئين بالمؤسسات الرسمية) يؤدي إلى غياب صوتهم في صياغة البرامج التي تستهدفهم، ما ينتج عنه خدمات غير منسجمة مع الواقع الفعلي.

أما نظرية التمكين، فهي تساعد في توضيح أن معظم البرامج الحالية لا تمنح اللاجئين في قلقيلية القدرة الحقيقية على التحكم بمصيرهم أو تطوير حياتهم بطريقة مستدامة. فغياب تمويل المشاريع الصغيرة وتعثرها، وتدني جودة البرامج التدريبية وغياب الاحتياجات التقنية لتنفيذها، وعدم وجود فرص تشغيل فعلية غير، كل ذلك يعول على ضعف التمكين، في أبعاده الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على حد سواء. وبذلك، يبقى اللاجئون في مدينة قلقيلية في موقع المتلقي للمساعدات بدلًا من أن يكونوا عناصر فاعلة منتجة قادرة على دفع عجلة التنمية المحلية.

وبناءً عليه، يتضح أن الوضع القائم يتطلب إعادة هيكلة شاملة في تدخلات المؤسسات العاملة مع اللاجئين في قلقيلية، من خلال تطوير برامج تدريبية تواكب التحولات التقنية، وتمويل مشاريع صغيرة تتماشى مع الواقع الاقتصادي المحلي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والغير حكومي، وصولًا إلى تمكين حقيقي للاجئين كفاعلين في التنمية المستدامة لا كمستفيدين فقط من المساعدات الطارئة.

3.1.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

نص السؤال: كيف تؤثر برامج التعليم والتدريب المهني في مدينة قلقيلية على اندماج اللاجئين في التنمية المستدامة؟

يعرض الشكل التالي تحليلاً لبرامج التدريب المهني المقدمة للاجئين، ويبيّن أبرز التحديات، والحلول المقترحة لتطوير هذه البرامج بما يتماشى مع احتياجات السوق وواقع اللاجئين

شكل (5)

دور البرامج التعليمية والتدريبية في تزويد اللاجئين بمهارات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في قلقيلية

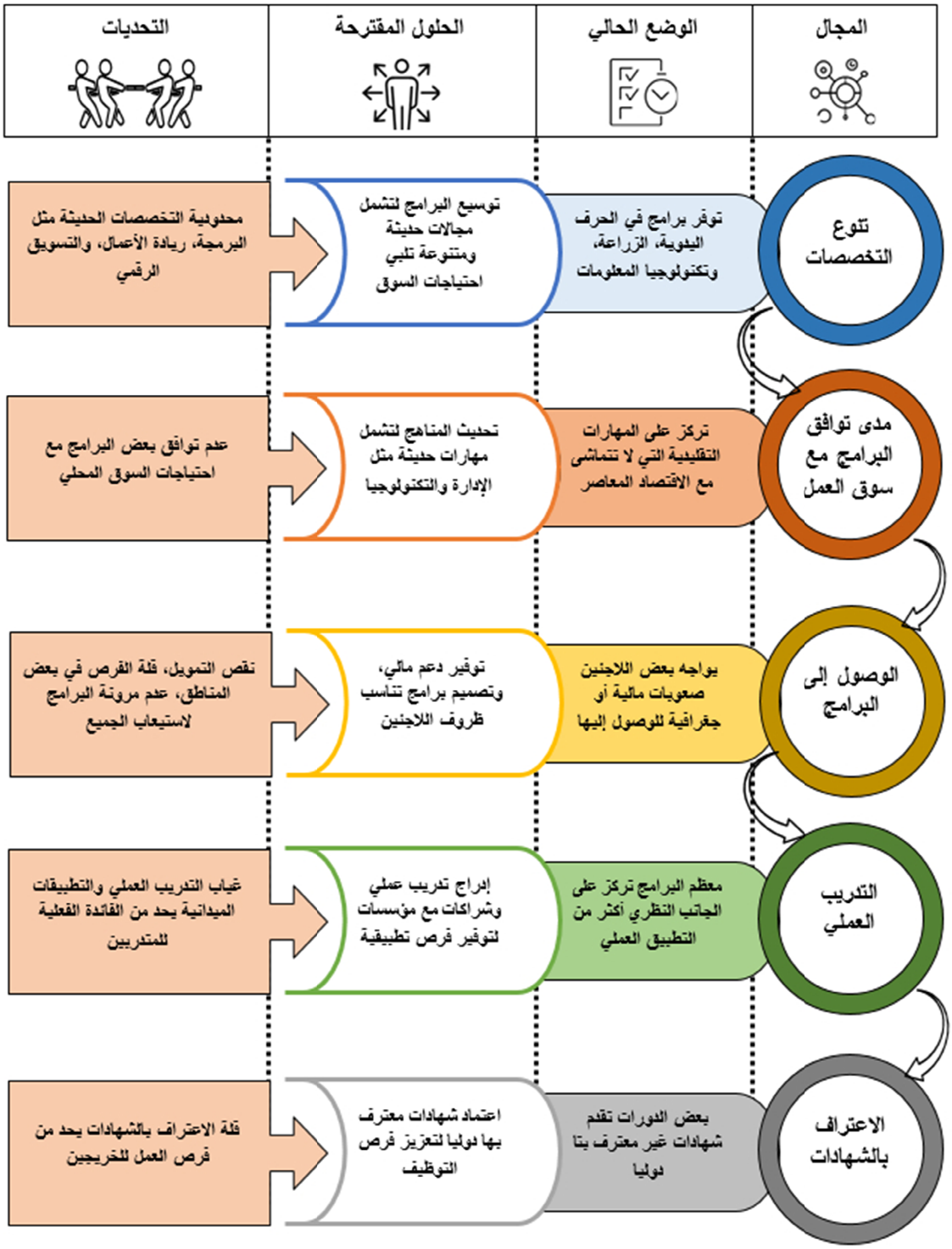

أظهرت نتائج الدراسة أن البرامج التعليمية والتدريبية المقدمة للاجئين في قلقيلية لا تزال محدودة من حيث النوعية والتخصص، وغير قادرة على توفير الأسس الضرورية لتعزيز التنمية المستدامة لديهم. فقد عبّر اللاجئون في قلقيلية عن وجود بعض المبادرات التي تنفذها الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والتي تركز غالبًا على تدريبات تقليدية في مجالات مثل الخياطة، الزراعة، الحرف اليدوية، والنجارة، إلا أن هذه البرامج تفتقر إلى التطوير، ولا تستجيب لاحتياجات العصر الحديث ولا لسوق العمل المتغيّر، خصوصًا في ظل التقدم الرقمي والتقني.

إحنا بنشوف دورات في الخياطة أو الزراعة، بس وين التدريب في التكنولوجيا؟ أو ريادة الأعمال؟ اللاجئ مش ناقصه بس إبرة وخيط، ناقصه فرصة حقيقية يشتغل فيها، هكذا عبّرت رانيا سعسع، من مؤسسة الأشبال والزهرات – حركة فتح / إقليم قلقيلية، إحدى اللاجيئات في قلقيلية، عن محدودية هذه البرامج وعدم تلبيتها لاحتياجات الشباب.

ومن المهم التوضيح أن وكالة الأونروا لا تقدم أي برامج تدريب مهني أو حرفي في قلقيلية، رغم أن المدينة تضم نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. وتنحصر خدمات الأونروا حاليًا فقط في تقديم التعليم في مدارس الوكالة حتى الصف التاسع، بالإضافة إلى إدارة المستشفى التابع لها في المدينة، وهو المستشفى الوحيد للوكالة في الضفة الغربية. إلا أن هذا المستشفى يعاني من نقص كبير في الأدوية، وعدم توفر تخصصات طبية حيوية، ما يضعف من قدرته على تلبية احتياجات اللاجئين الصحية بشكل مناسب.

اللاجئون في قلقيلية يعانون من غياب برامج جامعية أو تدريب مهني متخصصة في مجالات التكنولوجيا، ريادة الأعمال، التسويق الرقمي، أو إدارة المشاريع، وهي المهارات المطلوبة لخلق فرص عمل حقيقية، سواء في السوق المحلي أو عبر فرص العمل الحر. كما أن البرامج الحالية لا تمنح شهادات معترف بها، ولا ترتبط بمسارات تشغيلية أو دعم للمشاريع، ما يحد من الأثر الإيجابي المتوقع لها.

يتوافق هذا الوضع مع ما أشارت إليه دراسة سلامة والتي بيّنت أن ضعف المشاركة الاقتصادية للاجئين وتعثر التنمية مرتبط بشكل مباشر بغياب أدوات التمكين والتضخم الوظيفي والهيكلية الغير واضحة. كما تشير دراسة حنفي (2014) إلى أن غياب التنسيق بين الجهات الحكومية والجمعيات يؤدّي إلى تكرار البرامج وضعف فاعليتها، في حين أن التعاون فيما بينها يؤثر في تحسين جودة الحياة وهو ما ينطبق بشكل واضح على حالة قلقيلية، كما أكدّت دراسة رضوان (2011) على أهمية اللجان الشعبية واتصافها بالسيكومترية في تسهيل الوصول للخدمات، أما دراسة هنية (2012) فقد ركّزت على فجوة المساعدات فهي غير قادرة على تقويض الاحتلال إنما محاولة لتمكين اللاجئين بدون تمكن، أي بالقدر القليل لتحسين حياتهم.

ويمكن تحليل هذه النتائج في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي، حيث يُظهر ضعف الروابط المؤسسية بين اللاجئين في قلقيلية والجهات المشرفة على التدريب، فتؤدي هذه الفجوة لتصميم برامج غير فعّالة وغير ملائمة تحدّ من التواصل والثقة المتبادلة، كما يوضح ضعف الشبكات الداعمة أن اللاجئين يُتركون دون مشاركة حقيقية في رسم سياسات التدريب أو التمكين.

أما من خلال نظرية التمكين، فإن غياب الأدوات والفرص الفعلية للتعليم والتدريب الحديث يعمّق النقص في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في قلقيلية، ويبقيهم في دائرة الاعتماد على المساعدات بدلاً من أن يكونوا عناصر إنتاج وتنمية، فتمكين اللاجئين لا يعني فقط تقديم دورات تدريبية تقليدية، بل يتطلب تهيئة بيئة داعمة توفر كافة الاحتياجات وتشمل تدريبًا حديثًا، وتوافراً لفرص تشغيلية حقيقية، وتمويل المشاريع الصغيرة، وشهادات معترف بها.

بناءً عليه، فإن تطوير واقع البرامج التعليمية والتدريبية في قلقيلية يتطلب تحولًا جوهريًا، يبدأ من تصميم برامج تدريبية حديثة تستجيب لحاجات السوق، ويمر عبر شراكات بين المؤسسات الحكومية والجمعيات المحلية، وينتهي بتوفير فرص تشغيل ملموسة للاجئين تُمكّنهم من تحقيق الاستقلال والمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعهم المحلي.

3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

نص السؤال: ما العقبات التي تحدّ من مشاركة لاجئي قلقيلية في مشاريع التنمية المستدامة؟

يعرض الشكل 6 تحليلاً للتحديات التي تواجه التكامل الاجتماعي والاقتصادي للاجئين في قلقيلية، ويوضح التأثيرات المترتبة على هذه التحديات، إلى جانب الحلول المقترحة لتعزيز اندماجهم في المجتمع المحلي بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

شكل (6)

التحديات التي تعيق مشاركة اللاجئين في قلقيلية في المشاريع التنموية المستدامة

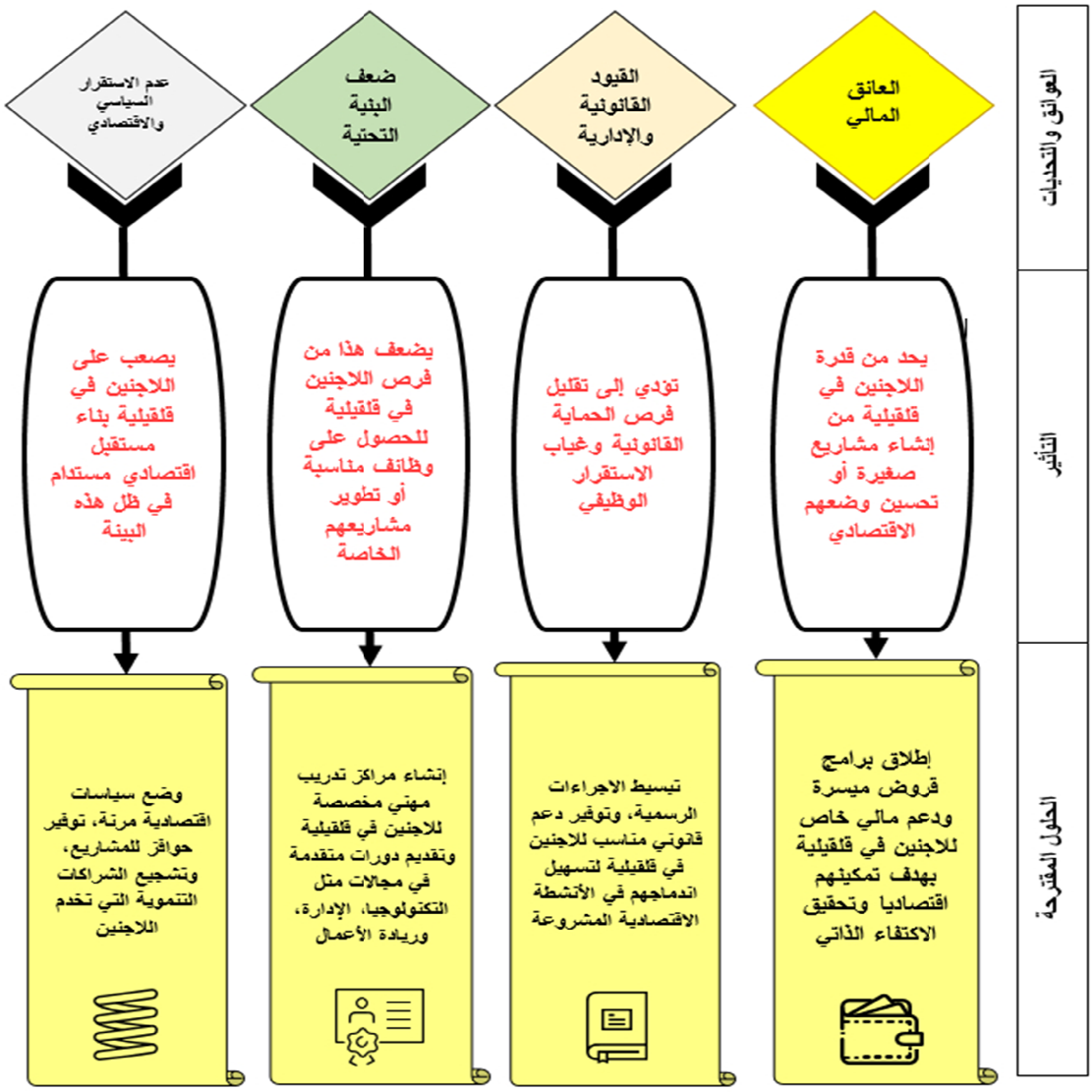

بناءً على المقابلات مع المشاركين، يتبين أن اللاجئين في قلقيلية يعانون من تحديات متعددة تقف عائقًا أمام مشاركتهم في المشاريع التنموية، أهم هذه التحديات هو ضعف الموارد المالية، ما يجعلهم غير قادرين على تنفيذ مشاريعهم رغم امتلاكهم لأفكار مناسبة، إضافة إلى ذلك، تبرز مشكلات إدارية وقانونية في تسجيل المشاريع أو البدء بها بشكل رسمي، كما يعاني اللاجئون في قلقيلية من نقص واضح في فرص التدريب والتأهيل المهني، مما يجعل جاهزيتهم لدخول السوق محدودة. وقد عبّر مدير اللجنة الشعبية للاجئين في قلقيلية عبد الرحيم جبر عن هذه الإشكالية بقوله:" في بعض الأحيان، لا نتلقى التدريب الكافي الذي يؤهلنا للعمل بشكل مستقل، وهذا يعوق مشاركتنا الفعالة في أي مشاريع تنموية". كذلك أشار إلى أن البرامج التنموية لا تُراعي دائمًا احتياجات اللاجئين، مؤكدًا وجود فجوة في فرص العمل والدعم المالي اللازم لإطلاق مبادراتهم الذاتية. كما تحدث بعض المشاركين عن ضعف الاندماج مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يخلق نوعًا من العزلة الاجتماعية والاقتصادية ويقلل من فرص التعاون والدعم المتبادل.

بشكل عام، غياب البيئة الداعمة في قلقيلية تحول دون تحقيق مشاركة تنموية حقيقية حيث أنها تعمل على كبح إمكانات اللاجئين. وما ورد في المقابلات يتوافق إلى حد ما مع المبادئ الأساسية لنظرية التمكين، فيظهر فيها افتقار اللاجئين في قلقيلية إلى أدوات التأثير والسيطرة على واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، ويُعزى ذلك إلى غياب فرص التدريب المهني والدعم المؤسسي. فهم غير ممكّنين بالحد الأدنى اقتصاديًا أو اجتماعيًا بما يكفي لخوض غمار التنمية.

كما تُبرز المقابلات ضعف رأس المال الاجتماعي لدى اللاجئين، حيث تنقصهم الروابط الممتدة مع المجتمع المحلي والمؤسسات الرسمية، ما يؤدي إلى ضعف الثقة المتبادلة وغياب الشراكات الداعمة. غياب الروابط الهرمية والمجتمعية يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى الموارد أو بناء مشاريع جماعية، وهو ما يعكس تراجعًا واضحًا في مكونات رأس المال الاجتماعي الذي يفترض أن يكون أحد أعمدة التنمية المحلية.

ما ورد في المقابلات يتقاطع بوضوح مع ما أكدته الدراسات السابقة. فقد أشارت دراسة إبراهيم (2021) إلى أن للاجئين دورًا اقتصاديًا هاماً يتجلّى في حال تم توفير بيئة داعمة، وهي المفتاح الذي يفتقر إليه اللاجئون في قلقيلية حسب المشاركين. كما اعتُبر تطوير المهارات والتعليم المهني والتقني للاجئين، أمر بالغ الأهمية لتسهيل الاندماج في سوق العمل وهو ما طالب به عدد من المشاركين على اختلاف أجناسهم وأعمارهم بسبب غياب برامج التأهيل المناسبة. كما أظهرت دراسة حنفي (2014) أن مشاركة اللاجئين في مشاريع الزراعة والطاقة المتجددة يمكن أن تثمر اقتصاديًا، شريطة وجود دعم مؤسسي وتدريب فعّال، وهو ما غاب عن واقع قلقيلية. وأخيرًا، ركّزت دراسة شتيوي (2007) على أهمية الاندماج بأنواعه وآلياته على مختلف المستويات، وهو أحد التحديات البارزة التي يعاني منها اللاجئون في قلقيلية، حسب وصف المقابلات، نتيجة نظرة بعض فئات المجتمع المحلي وعدم وجود قنوات تعاون فاعلة. وهذا ما تأكد عليه دراسة عايد (2025) حيث تركز على نظرية الهوية والذات حيث أكدت على أن العمر والتقييم والعاطفة أمور تسهل اندماج اللاجئين في المجتمع وأن الحزبية من أقوى المؤثرات على المشاركة في المجتمع.

3.1.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

نص السؤال: كيف يمكن تعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المحلي لدعم التنمية المستدامة في قلقيلية؟

ويعرض الشكل7 أبرز الخدمات المقدمة للاجئين في قلقيلية من قبل مختلف الجهات، ويبيّن دور كل جهة في مجالات التعليم، الرعاية الصحية، الدعم الاقتصادي، التوظيف، والتنمية المستدامة، وترى الدراسة أن تكاتف هذه الجهات معاً بما تقدّمه من تسهيلات تحسّن من جودة الحياة وتعزز فرص الاندماج المجتمعي بشكل متكامل.

شكل (7)

تعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المحلي لدعم التنمية المستدامة في قلقيلية.

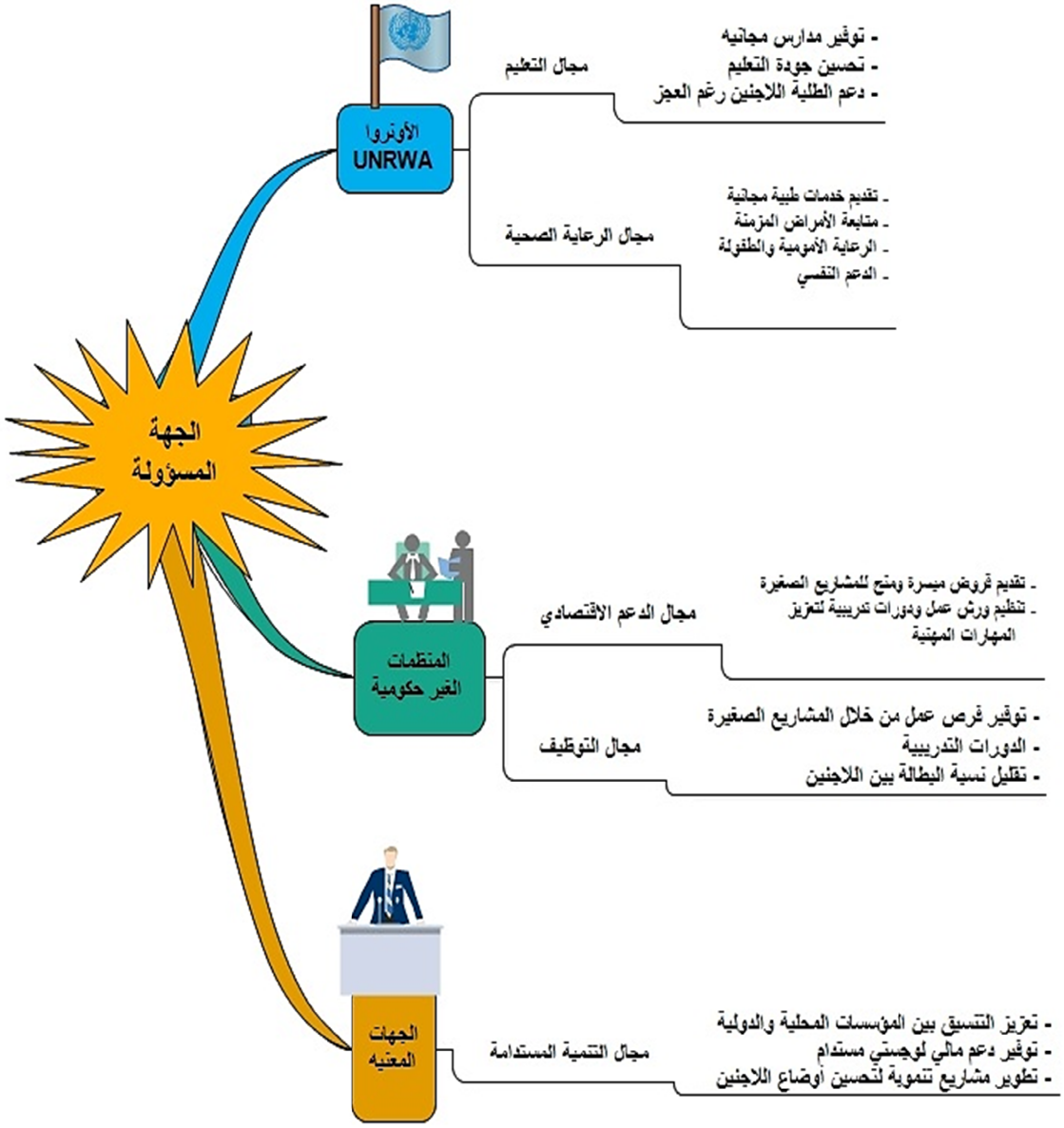

بناءً على المقابلات مع المشاركين، تتضح لنا تحديات مركّبة يواجهها اللاجئون في قلقيلية فضعف التكامل الاجتماعي مع المجتمع المحلي أدى إلى ظهور ففجوات واضحة في التفاعل والتعاون بين الطرفين، سواء في الحياة اليومية أو في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال اللاجئون في قلقيلية يعانون من التهميش والنظرة السلبية أحيانًا، هذه التراكمات أدت إلى انخفاض وضعف فرص

الاندماج في الأنشطة العامة، وهذا بدوره جعلهم يشعرون بالنقص في الانتماء والمساهمة والهوية. وفي ظل غياب المبادرات الرسمية والمجتمعية التي تعزز الحوار والتعاون، وافتقار المدينة لبرامج تعليمية وتوعوية متبادلة تجمع الطرفين فإن تلك الفجوات لاتزال قائمة وتتسع بشكل سلبي.

وتؤكد همسة ياسين، الأخصائية الاجتماعية وإحدى المشاركات في الدراسة، على أهمية بناء الجسور بين اللاجئين والمجتمع المحلي، مشيرة إلى أن توفير مساحات مشتركة للحوار والتفاعل، مثل الورش أو الأنشطة المجتمعية، بساعد كثير في كسر الحواجز وتغيير النظرة النمطية" هذا الاقتباس المباشر يُبرز كيف يرى اللاجئون أنفسهم كجزء من الحل، وليس فقط كمتلقين للمساعدة.

تتمايز هذه العقبات بوضوح من خلال نظرية رأس المال الاجتماعي، حيث تعتبر النظرية الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات المحفز الأساسي الأهم للتنمية. ففي حالة اللاجئين في قلقيلية، نلاحظ هشاشة الروابط الممتدة والهرمية، ما يقلل من فرصهم في الحصول على الموارد ويحول دون مشاركتهم في اتخاذ القرار المجتمعي على نحو فاعل. فغياب هذه الشبكات والروابط، كما تصفه النظرية، يؤدي إلى انغلاق مجتمعي والعزلة التي تعيق التبادل والتعاون، وبالتالي يحد من فرص التنمية المشتركة.

تؤكد نظرية التمكين أن تمكين اللاجئين إنما يكون شاملاً للنواحي الاجتماعية والثقافية فلا يقتصر في الجانب الاقتصادي فقط، بل ويعزز قدرتهم على التأثير في محيطهم وبناء علاقات قائمة على المساواة والاعتراف المتبادل. وفي قلقيلية، ما زال اللاجئون يعانون من غياب أدوات التمكين والاندماج، ما يُبقيهم على هامش الحياة المجتمعية ويقلل من قدرتهم ومساهماتهم على لعب أدوار فاعلة في التنمية.

وقد دعمت الدراسات السابقة هذه المعطيات بشكل مباشر. فدراسة إبراهيم (2021) أبرزت دور اللاجئين في دعم التنمية الاقتصادية إذا ما توفرت لهم البيئة المناسبة. فقد شددت على أن التعليم والتدريب كمفتاح لدمج اللاجئين في سوق العمل، وهذا ينسجم مع الحاجة الملحة لبرامج تنموية موجهة

في قلقيلية تركز على بناء المهارات وتعزيز القدرات التفاعلية للاجئين مع المجتمع المحلي، بينما ركزت دراسة حنفي (2014) على أهمية إشراك اللاجئين في مشاريع مستدامة مشتركة، خاصة في مجالات الزراعة والطاقة المتجددة، وهو ما يمكن ترجمته في قلقيلية من خلال مشاريع تجمع اللاجئين والمجتمع المحلي في مبادرات عملية. كما أكدت دراسة هنية (2012) أن التكامل الاجتماعي والتمكين لا يتحقق إلا من خلال توفير فرص حقيقية للتعاون والحوار البنّاء بمساواة وعدالة، وتجاوز نظرة التنافس الغير عادل على الموارد، وهو ما لا يزال يمثل عائقًا أمام اندماج اللاجئين في قلقيلية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن تحقيق أسس التنمية المستدامة في قلقيلية يتطلب تجاوز النظر للاجئين على أنهم منافسين ومستفيدين مستهلكين فقط، والانتقال نحو مستقبل أفضل باعتبارهم شركاء حقيقيون في التنمية. وهذا يستدعي تفعيل أدوات التمكين الاجتماعي، وبناء رأس مال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون، فالمبادرات المشتركة، والورش التعليمية والتدريبية، والأنشطة المجتمعية المستدامة تعزز من التفاهم والتقارب وتسهيل الاندماج والوصول إلى فكرة التكامل بين اللاجئين والمجتمع المحلي في قلقيلية. وهذا ليس مجرد هدف اجتماعي، بل هو ضرورة تنموية تفتح الباب أمام تحسين جودة الحياة للجميع.

3.2 النتائج المتعلقة بالمقابلات الميدانية

في إطار هذه الدراسة، تم إجراء 50 مقابلة مع لاجئين ولاجئات في مدينة قلقيلية، بهدف فهم تجاربهم المختلفة بناءً على (العمر، التعليم، والجنس، بالإضافة إلى طبيعة عملهم إن وجد). شملت المقابلات فئات متنوعة لضمان تمثيل شامل للشرائح المستهدفة، حيث تم التحدث مع أفراد متعلمين وغير متعلمين، يعملون في مؤسسات أو غير عاملين، ومن فئات عمرية مختلفة. توضيح توزيع المقابلات بشكل تفصيلي وفقًا لهذه المعايير:

الذكور

- ذكر متعلم (25–35 سنة) – لاجئ في قلقيلية:

- 4 مقابلات: يعملون في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- 2 مقابلات: 1 يعمل في مركز شبابي مجتمعي (غير حكومي)

- 1 يعمل أستاذ في مدرسة تابعة لوكالة الغوث (الأونروا)

- ذكر متعلم (35–65 سنة) – لاجئ في قلقيلية:

- 5 مقابلات: يعملون في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- 7 مقابلات: 2 يعملان في بلدية قلقيلية

- 2 يعملان مدربين في مركز تدريب مهني محلي

- 2 يعملان في عيادة صحية تابعة للأونروا

- 1 يعمل في مؤسسة تنموية مجتمعية (غير حكومية)

- ذكر غير متعلم (25–35 سنة) – لاجئ في قلقيلية:

- 3 مقابلات: يعملون في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- ذكر غير متعلم (35–65 سنة) – لاجئ في قلقيلية:

- 4 مقابلات: يعملون في مهن متعددة (غير مؤسسية)

الإناث

- أنثى متعلمة (25–35 سنة) – لاجئة في قلقيلية:

- 5 مقابلات: يعملن في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- أنثى متعلمة (25–35 سنة) – لاجئة في قلقيلية وتعمل في مؤسسات:

- 3 مقابلات:

- 1 تعمل في مركز نسوي مجتمعي
- 1 تعمل معلمة في مدرسة خاصة
- 1 تعمل في مكتب دعم تمكين اقتصادي تابع لمؤسسة دولية

- أنثى متعلمة (35–65 سنة) – لاجئة في قلقيلية:

- 5 مقابلات: يعملن في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- أنثى متعلمة (35–65 سنة) – لاجئة في قلقيلية وتعمل في مؤسسات:

- 2 مقابلات:
- 1 تعمل في عيادة تابعة لوكالة الأونروا
- 1 تعمل في جمعية خيرية تعليمية محلية

- أنثى غير متعلمة (25–35 سنة) – لاجئة في قلقيلية:

- 5 مقابلات: يعملن في مهن متعددة (غير مؤسسية)

- أنثى غير متعلمة (35–65 سنة) – لاجئة في قلقيلية:

- 5 مقابلات: يعملن في مهن متعددة (غير مؤسسية)

وأشكال الرسم البياني فيما يلي توضح توزيع هذه المقابلات الميدانية مفصلة أعداد ونسب هذه المقابلات حسب الفئات العمرية والتعليم والعمل.

شكل (8)

المقابلات الميدانية حسب الفئات العمرية والتعليم والعمل

التصنيف	عدد المقابلات	النسبة المئوية	
الذكور ٢٥- ٣٥ سنة	9	18%	50%
الذكور ٣٥- ٦٥ سنة	16	32%	
الإناث ٢٥- ٣٥ سنة	13	26%	50%
الإناث ٣٥- ٦٥ سنة	12	24%	
جميع المتعلمين	33	66%	
جمع الغير متعلمين	17	34%	
يعمل في الأونروا	4	8%	
يعمل في مهنة حكومية	2	4%	
يعمل في مهنة مؤسسية	8	16%	
يعمل في مهنة غير مؤسسية	36	72%	

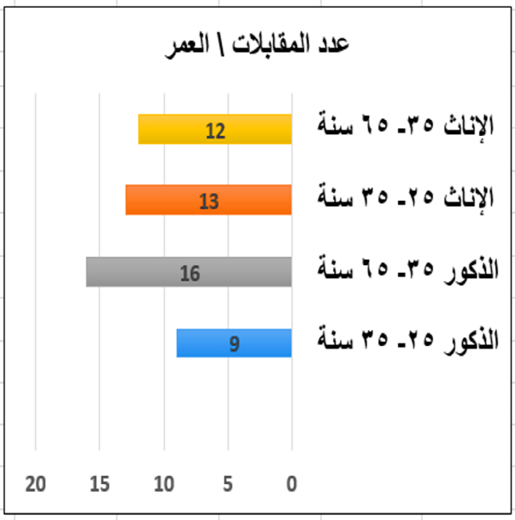

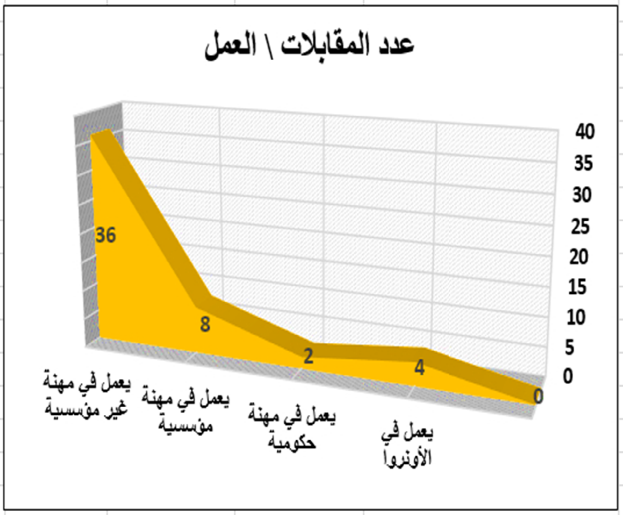

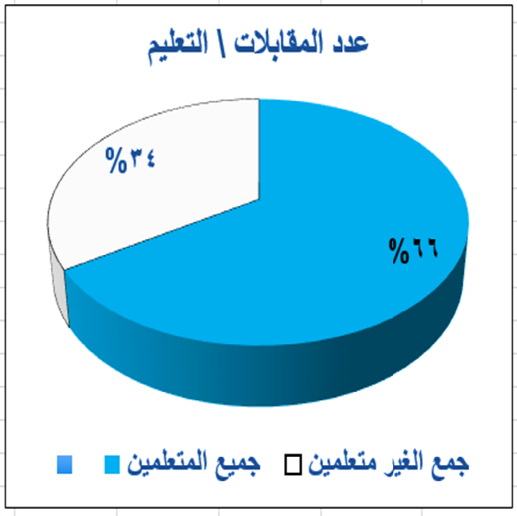

أظهرت نتائج المقابلات أن متغير الجنس (ذكر أو أنثى) كان له تأثير واضح في تجارب اللاجئين في قلقيلية. فقد أشار الذكور، خاصة المتعلمين، إلى توفر فرص عمل نسبية في مجالات مثل الزراعة أو الأعمال اليومية، رغم أنها غالبًا تفتقر إلى الاستقرار. أمّا بالنسبة للاجئات خصوصًا غير المتعلمات، فقد واجهن صعوبات وتحديات كبيرة للحصول على فرص عمل بسبب؛ الأعباء الأسرية وبعض التقاليد الاجتماعية الظالمة. كما أظهرت النساء اهتمامًا أكبر بالدورات التدريبية والمشاركة المجتمعية من خلال مراكز الأونروا أو المؤسسات النسوية، في حين ركز الرجال بشكل أكبر على التحديات الاقتصادية والبحث عن مصادر دخل مباشرة. فقد عبرت بعض النساء أيضًا عن شعورهن بالحاجة إلى العون

وتوفير دعم أكبر ومساحات آمنة بحيث تعزز من مشاركتهن في المجتمع بحرية تلائم عـــادات وتقاليـــد هذا الشعب، بينما أظهر الرجال ميلاً للاعتماد على الذات. هذه الفروقات تسلط الضـــوء علـــى أهميـــة مراعاة خصوصية الاحتياجات بين الذكور والإناث عند التخطيط لأي تدخلات تنموية أو دعم مجتمعي.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

4.1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

4.1.1 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الأول

كيف يؤثر نقص الدعم الاقتصادي على دور اللاجئين في التنمية المستدامة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئين في قلقيلية يعانون بشكل واضح من تداعيات نقص الدعم الاقتصادي، حيث يتجلى هذا الأثر في مختلف مناحي الحياة اليومية، سواء على المستوى المعيشي أو الاجتماعي أو التنموي. فقد أشار المشاركون في المقابلات إلى أن غياب الدعم المالي المنتظم والمستدام جعل حياتهم تتسم بعدم الاستقرار، وأدى إلى تزايد الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي غالبًا ما تكون غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية. هذا الواقع الاقتصادي الصعب خلق حالة من الفقر شبه المزمن بين العديد من الأسر اللاجئة، إذ لا تتوفر لها فرص دخل ثابتة، ولا إمكانيات كافية لبدء مشاريع صغيرة يمكن أن تساهم في تحسين أوضاعهم. كما أن محدودية فرص العمل، وتدني الأجور في الأعمال المتاحة، تجعل من تحسين الواقع الاقتصادي أمرًا بالغ الصعوبة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على قدرة الأسر على التخطيط لمستقبلهم أو تحقيق أي نوع من الاستقلال المالي.

ويتضح من المعطيات أن نقص الدعم الاقتصادي لا يؤثر فقط على البعد المالي لحياة اللاجئين في قلقيلية، بل يتعدى ذلك إلى تأثيرات مباشرة على قطاعات التعليم والصحة والرفاه النفسي. فعلى مستوى التعليم، أدى تراجع الوضع الاقتصادي إلى تقليص فرص الوصول إلى التعليم العالي أو المشاركة في برامج تدريبية قد تفتح آفاقًا جديدة للشباب اللاجئ. وقد اضطرت بعض العائلات إلى اتخاذ قرارات تتعلق بتقليص الإنفاق على التعليم في سبيل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن، ما يؤدي إلى انقطاع بعض الطلبة من أبناء اللاجئين عن الدراسة أو عدم قدرتهم على مواصلة تعليمهم الجامعي. أما

في القطاع الصحي، فقد أشارت شهادات المشاركين إلى أن الخدمات التي تقدمها الأونروا أصبحت تعاني من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات، رغم أن المستشفى الوحيد التابع لها في الضفة الغربية يقع داخل قلقيلية، الأمر الذي يحد من فعالية الاستجابة للاحتياجات الطبية، خاصة في حالات الأمراض المزمنة أو الطوارئ.

كما أن الأنروا عمدت إلى إلغاء سجل أسماء اللاجئات المتزوجات بغير لاجئين من بطاقات آبائهن، وإصدار سجلات جديدة في بطاقات منفصلة تظم أبنائها وزوجها، تحصل من خلالها على خدمات الوكالة التعليمية والاجتماعية ويستثنى من ذلك الخدمات الصحية إلّا القليل منها في العيادات الخارجية.[1]

كذلك، فإن التأثيرات النفسية لهذا النقص في الدعم الاقتصادي كانت واضحة، حيث عبّر عدد من المشاركين عن شعورهم المستمر بالقلق والتوتر بسبب عدم قدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم بالشكل اللائق، وهو ما أدى إلى حالات من الإحباط، وفقدان الدافعية، وتزايد الشعور بعدم الأمان على الصعيدين الفردي والعائلي. وقد صاحب ذلك تفاقم في التوترات الأسرية والاجتماعية داخل بعض العائلات، نتيجة الضغوط الاقتصادية، ما يؤثر على التماسك الأسري والروابط الاجتماعية، ويخلق أجواء من النزاع والانفصال داخل النسيج الأسري.

وتتوافق هذه النتائج بشكل متناغم مع ما طرحته النظريات (رأس المال الاجتماعي، رأس المال البشري، الحرمان النسبي، التمكين) التي استندت إليها الدراسة، حيث توضح نظرية رأس المال البشري أن ضعف الاستثمار في الإنسان من حيث التعليم والتدريب يودي به إلى ضعف انتاجيته وقدرته على الاندماج الاقتصادي. كما تُفسَّر مشاعر التهميش وعدم الرضا التي عبّر عنها اللاجئون في قلقيلية من خلال نظرية الحرمان النسبي، التي تؤكد أن الإحساس بالغبن لا يتأتى فقط من الفقر المطلق، بل من الشعور بأن الآخرين في المحيط يتمتعون بفرص وظروف معيشية أفضل، الأمر الذي يولد حالة من

[1] https://group194.net/article/3285

الإحباط وربما النقمة. وعليه، فإن نقص الدعم الاقتصادي لا يمثل مجرد حالة من العوز المالي، بل هو عامل بنيوي يُنتج سلسلة من التأثيرات المترابطة التي تعيق إمكانية تطور اللاجئين في قلقيلية ومشاركتهم الفاعلة في التنمية المستدامة، كما أنه يهدد بتكريس واقع اجتماعي هش وغير قابل للنهوض دون تدخل تنموي عميق ومنهجي.

4.1.2 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الثاني

ما دور المؤسسات في دعم لاجئي مدينة قلقيلية للنهوض بالتنمية المستدامة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في دعم اللاجئين في قلقيلية يُعد دورًا متعدد الأبعاد، لكنه لا يزال محدودًا من حيث التأثير الفعلي في مسار التنمية المستدامة. فقد بيّن المشاركون في المقابلات أن هناك جهودًا متفرقة تُبذل من قبل جهات مختلفة، على رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبعض الجمعيات المحلية، إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية والجهات الرسمية الفلسطينية. رغم أن هذه المؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات التي تشمل التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والمساعدات الغذائية، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، إلا أن معظم هذه الخدمات توصف من قبل اللاجئين بأنها خدمات إغاثية مؤقتة وليست تنموية طويلة الأمد. وتكمن الإشكالية الأساسية في أن هذه المؤسسات تفتقر إلى خطط استراتيجية شاملة، ويفتقد عملها إلى التنسيق الفعال الذي يضمن الاستمرارية والتكامل بين مختلف التدخلات، مما يجعل أثرها محدودًا على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالتعليم، ورغم ما تعانيه من نقص في الموارد وتحديات تمويلية متكررة فإنّ وكالة الغوث الأونروا تُعد الجهة الرائدة في تقديم خدمات التعليم الأساسي للاجئين في قلقيلية.

تكافح الوكالة رغم العقبات التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة لتتميز بقدرة مدارسها على استيعاب عداد كبيرة من الطلبة، وتوافر خدماتها التعليمية المجانية، أما في مجال الصحة والرعاية الطبية،

فالبرغم من وجود المستشفى التابع للأونروا داخل مدينة قلقيلية، إلا أن هذا المستشفى يقف مكتوف الأيدي في توفير الخدمات أمام مرضاه ومعيديه من أدوية وأجهزة طبية متقدمة، وهذا يؤثر سلبًا على قدرة اللاجئين في الحصول على العلاجات المناسبة والفعّالة، لا سيما في مرضى الحالات المزمنة أو التخصصات الدقيقة. وفي ظل هذا الواقع، يجد العديد من اللاجئين أنفسهم مضطرين للجوء إلى العيادات الخاصة أو مراكز الصحة الحكومية التي قد تكون بعيدة جغرافيًا أو مكلفة ماديًا، وهو ما يزيد من أعبائهم المعيشية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية تحاول تقديم برامج لدعم سبل العيش من خلال الدورات التدريبية أو منح وقروض صغيرة للمشاريع، غير أن هذه الجهود غالبًا ما تكون محدودة من حيث الفئة المستفيدة، وضعيفة في مردودها الاقتصادي طويل الأمد. كما أشار المشاركون إلى أن غالبية الدورات التدريبية التي تُنظم في قلقيلية لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل الحقيقي، إذ تركز على مهارات تقليدية مثل الخياطة والنجارة وصيانة الأجهزة، في حين تغيب عنها المهارات العصرية مثل البرمجة، التسويق الرقمي، أو اللغات الأجنبية، التي باتت مطلوبة في الاقتصاد الرقمي الحديث. كما أن ضعف المتابعة بعد انتهاء التدريب، وغياب فرص التشغيل الفعلي، يحول هذه البرامج إلى مجرد أنشطة شكلية تفتقر إلى التأثير الحقيقي على حياة المتدربين.

رغم دور المؤسسات الحكومية المحدود إلّا أنها لا تزال تُشكل عنصرًا هامًا في دعم البنية العامة حسب ما أوضحته الدراسة من آراء المشاركين، فمؤسساتنا الحكومية تعاني من ضعف في الإمكانيات وعدم وجود رؤية واضحة موجهة نحو اللاجئين، وغالباً ما يجعلها تقتصر بخدماتها على البنية التحتية أو تقديم مساعدات موسمية. وقد عبّر عدد من اللاجئين في قلقيلية عن حالة من الإحباط بسبب غياب الاستماع الفعلي لاحتياجاتهم، وغياب التنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تعمل كل جهة غالبًا بشكل منفصل، مما يؤدي إلى تكرار البرامج أو تعارضها أحيانًا، دون تحقيق فاعلية حقيقية. وعند تحليل هذا الواقع من خلال نظرية رأس المال الاجتماعي، يمكن ملاحظة ضعف الروابط التفاعلية

بين اللاجئين والمؤسسات، ما يؤدي إلى غياب الثقة وضعف المشاركة المجتمعية، ويؤثر سلبًا على مستوى التعاون بين الطرفين. كما أن هذه النتائج تنسجم مع أبعاد نظرية التمكين، التي تؤكد أن تمكين الفئات المهمشة لا يقتصر على تقديم مساعدات، بل يتطلب إشراكهم في التخطيط، وتوفير الموارد التي تُمكّنهم من اتخاذ قرارات تؤثر في حياتهم.

بناءً عليه، يظهر أن مؤسسات الدعم، رغم دورها الإيجابي من حيث الوجود، لا تزال غير قادرة على تحقيق الأثر التنموي المطلوب بسبب غياب التكامل والتخصص والمواءمة مع الواقع المعيشي والاقتصادي للاجئين في قلقيلية. ويظل اللاجئ في هذه البيئة المتشابكة متلقيًا غير ممكّن، يتحرك ضمن هوامش ضيقة من الفرص التي لا ترتقي إلى مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل.

4.1.3 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الثالث

هل تؤثر برامج التعليم والتدريب المهني في مدينة قلقيلية على اندماج اللاجئين في التنمية المستدامة؟

أوضحت نتائج الدراسة أن البرامج التعليمية والتدريبية المتوفرة حاليًا للاجئين في قلقيلية تفتقر إلى التنوع والعمق اللازمين لإحداث تحول حقيقي في واقع اللاجئين التنموي، إذ أنها لا توفر المهارات والمعارف التي تؤهلهم للاندماج الفعّال في سوق العمل أو المشاركة في أنشطة اقتصادية منتجة. وقد أظهرت المقابلات أن معظم هذه البرامج تركز على مهارات تقليدية ومحدودة الأثر، مثل الخياطة، الزراعة، النجارة، وبعض الحرف اليدوية التي لم تعد تلبي متطلبات السوق الحديث، خاصة مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والمعرفة الرقمية. هذه الدورات، رغم فائدتها الجزئية لبعض الفئات، لا تؤدي إلى تعزيز فعلي لقدرات اللاجئين، ولا تُمكّنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية، أو تحقيق استقلال اقتصادي يمكن أن يسهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة محليًا.

وقد أشار المشاركون إلى أن البرامج الحالية تفتقر إلى التخصص في المجالات الحديثة مثل البرمجة، التسويق الرقمي، التصميم الجرافيكي، المهارات اللغوية، وإدارة المشاريع، وهي مهارات باتت أساسية

في سوق العمل الفلسطيني والعالمي. ونتيجة لذلك، يجد اللاجئون أنفسهم مقيدين بمهارات لا يمكن تسويقها بسهولة، مما يُبقيهم في دائرة البطالة أو الاعتماد على الأعمال الهامشية منخفضة الأجر. كما أن افتقار البرامج إلى الجانب التطبيقي يُعد من أبرز نقاط الضعف فيها، حيث أظهرت الإفادات أن معظم الدورات تعتمد على المحاضرات النظرية دون وجود تدريب عملي فعلي أو فرص للتجريب داخل مؤسسات أو شركات حقيقية، وهو ما يحد من جاهزية المتدرب للانخراط في سوق العمل. وقد أشار بعض اللاجئين مؤكدين – ورغم مشاركتهم في أكثر من دورة تدريبية– على أنهم لم يتمكنوا من إيجاد فرص عمل مناسبة موعزين ذلك إلى غياب الشهادات المعترف بها أو عدم وجود جهات مهتمة بهم ترعى تشغيلهم أو دعمهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة بناءً على المهارات التي تلقوها.

وتبيّن من خلال تحليل النتائج أن هناك مشكلة أساسية تتعلق بإمكانية الوصول إلى هذه البرامج، إذ لا تتوفر في كل المناطق، ولا يتم الإعلان عنها بطرق فعالة، كما أن بعض البرامج تحتاج إلى التزامات زمنية أو مادية لا يستطيع جميع اللاجئين الالتزام بها، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، أو بسبب المسؤوليات الأسرية، خاصة بالنسبة للنساء. وأكد عدد من المشاركين أن البرامج التدريبية لا تُراعي خصوصية النساء من حيث أوقات التدريب أو بيئة التعليم، ما يُضعف من إقبالهن على المشاركة ويحدّ من فرص تمكينهن المهني. أما بالنسبة للشهادات التي تمنحها بعض هذه البرامج، فقد أشير إلى أنها غالبًا لا تحظى باعتراف رسمي محلي أو دولي، مما يُفقدها قيمتها في سوق العمل، ويجعلها غير مجدية في مسار التوظيف أو التقديم للمنح والمشاريع.

رغم الدور الأساسي الذي تلعبه وكالة الأونروا في تزويد اللاجئين بالخدمات التعليمية، إلّا أنها تفتقر إلى برامج وورش التدريب المهني والتقني للاجئين في قلقيلية، فتنحصر خدماتها التعليمية للطلبة في مراحل التعليم الأساسي حتى الصف التاسع، الأمر وهذا بدوره يترك فراغًا كبيرًا في المراحل اللاحقة للتعليم، ويجعل اللاجئين في حالة من التشتت بعد إتمام هذه المرحلة، خاصة عند أولئك الذين لا يستطيعون إكمال التعليم الأكاديمي أو الجامعي. وهذا الفراغ لا تملؤه المؤسسات الأخرى سواء الحكومية أو

الخاصة بشكل كافٍ، نظرًا لضعف التنسيق، وعدم وجود سياسة وطنية شاملة لدمج اللاجئين في برامج التعليم والتدريب والتأهيل المناسبة لواقعهم.

عند تحليل هذه النتائج في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي، يتضح أن هناك فجوة كبيرة في العلاقات المؤسسية بين اللاجئين والجهات المقدمة للتدريب، إذ لا يتم إشراك اللاجئين في تصميم البرامج التدريبية أو تحديد موضوعاتها، مما يؤدي إلى برامج لا تلبي احتياجاتهم الحقيقية. كما يُظهر ضعف التنسيق بين المؤسسات المقدّمة لهذه البرامج أن هناك خللًا في شبكات الدعم التي يُفترض أن تخلق بيئة تعليمية وتدريبية فعالة ومتجاوبة. أما من منظور نظرية التمكين، فإن النتائج تشير بوضوح إلى أن ما يُقدم من برامج لا يرقى إلى مستوى تمكين اللاجئين بمعناه الشامل، بل يبقيهم ضمن دائرة التلقي السلبي والشكلي، دون أن يمنحهم الأدوات والدعم المالي التي تساعدهم على التأثير في واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

وبناءً على ذلك، فإن دور البرامج التعليمية والتدريبية في قلقيلية ما يزال محدودًا وغير كافٍ لإحداث تحول تنموي ملموس في حياة اللاجئين، بل قد يسهم في تكريس الفجوة القائمة بينهم وبين المجتمع الإنتاجي، ما لم يتم تطويره من حيث المضمون، والتمويل، وسبل الوصول، والشراكات المؤسسية.

4.1.4 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الرابع

ما العقبات التي تحدّ من مشاركة لاجئي قلقيلية في مشاريع التنمية المستدامة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئين في قلقيلية يواجهون مجموعة من التحديات المتشابكة التي تعيق مشاركتهم في المشاريع التنموية المستدامة، وتمنعهم من الانتقال من دور المتلقي للمساعدات إلى شريك في عملية التنمية. فقد تبيّن أن أبرز هذه التحديات يتمثل في غياب الموارد المالية، حيث لا يمتلك معظم اللاجئين رأس المال اللازم لإطلاق مشاريعهم الخاصة، ولا تتوفر لهم برامج دعم مالي أو قروض ميسّرة تلائم أوضاعهم الاقتصادية. كما أن الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بتسجيل المشاريع،

والقيود القانونية المفروضة، تجعل من الصعب على اللاجئين الدخول في النشاط الاقتصادي الرسمي، مما يدفع بعضهم إلى الاكتفاء بأعمال هامشية غير مستقرة.

إلى جانب ذلك، تبرز مشكلة ضعف البنية التحتية الداعمة، سواء من حيث توفر مراكز تدريب وتأهيل مناسبة، أو من حيث وجود مؤسسات حاضنة للمشاريع الصغيرة. وقد اشتكى العديد من اللاجئين من غياب فرص التدريب العملي، وقلة البرامج التي تطور مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات السوق المحلي. كما أن غياب التوجيه المهني والدعم المؤسسي يجعل محاولات إطلاق مشاريع صغيرة أمرًا محفوفًا بالمخاطر. وقد زاد من تعقيد هذا الواقع الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر في فلسطين عمومًا، وقلقيلية بشكل خاص، حيث تفرض السياسات الإسرائيلية قيودًا على حركة الأشخاص والبضائع، وتعرقل إمكانيات الاستثمار والتنمية، مما يُشعر اللاجئ بعدم الاستقرار ويقلل من رغبته في المبادرة.

من جهة أخرى، أشار بعض المشاركين في الدراسة إلى أن ضعف التفاعل بين اللاجئين والمجتمع المحلي يؤدي إلى حالة من الانفصال والعزلة، ويقلل من فرص التعاون في إنشاء مشاريع تنموية مشتركة. كما أن بعض اللاجئات عبّرن عن صعوبات مضاعفة، خاصة في ظل غياب مساحات آمنة أو دعم مجتمعي كافٍ لتمكينهن اقتصاديًا. ويمكن تفسير هذه التحديات من خلال نظرية التمكين، التي توضح أن الفئات المهمشة مثل اللاجئين تفتقر إلى السيطرة على الموارد والقرارات المتعلقة بمستقبلها، في ظل غياب الأدوات القانونية والاقتصادية والتعليمية. كما تشير نظرية رأس المال الاجتماعي إلى ضعف الروابط بين اللاجئين والمؤسسات، سواء الرسمية أو المجتمعية، مما يعيق بناء شراكات فعالة ويحد من فرص التعاون والمساندة.

بناءً على ذلك، يتضح أن المشاركة الفعلية للاجئين في المشاريع التنموية لا يمكن أن تتحقق دون معالجة التحديات البنيوية التي تواجههم، وعلى رأسها تحسين فرص التمويل، تبسيط الإجراءات

القانونية، وتطوير برامج تدريب متخصصة تتلاءم مع واقعهم، إلى جانب خلق بيئة داعمة تُشجع على الاندماج المجتمعي والعمل التعاوني.

4.1.5 مناقشة النتائج والتوصيات المتعلقة بالسؤال الخامس

كيف يمكن تعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المحلي لدعم التنمية المستدامة في قلقيلية؟

توضح نتائج المقابلات أن اللاجئين في قلقيلية يواجهون تحديات حقيقية تتمثل في ضعف التكامل الاجتماعي مع المجتمع المحلي. هذا الضعف سببه الفجوات في التفاعل اليومي بين الطرفين، سواء في الحياة الاجتماعية أو في العمل والمشاريع المشتركة. فشعور اللاجئين بالنظرة السلبية من المجتمع المحلي يقلل من إحساسهم بالانتماء وبالتالي يحد من فرصهم في المشاركة الفعالة في الأنشطة العامة.

فهذه الفجوة الاجتماعية من العزلة والتهميش تزيد من صعوبة تكوين علاقات متبادلة قائمة على الحوار والثقة المتبادلة، وتقلل من قدرة اللاجئين للوصول إلى الموارد أو التأثير في صناعة القرار. كما أن غياب المبادرات الرسمية والمجتمعية التي تعزز هذا التكامل يفاقم المشكلة، حيث لا توجد برامج تعليمية أو توعوية تجمع بين الطرفين وتفتح لهم مجالات للتفاهم والعمل المشترك مما ينعكس سلباً على بناء مستقبل مستقر لهم وللمجتمع المحلي.

كما تشير نظرية التمكين إلى أن تمكين اللاجئين يجب أن يكون شاملاً، بحيث لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يشمل التمكين الاجتماعي والثقافي، وهو ما يعزز قدرتهم على المشاركة البنّاءة في المجتمع، وتوطيد علاقات متبادلة قائمة على الاحترام والمساواة.

من هنا، يتضح لنا أن تعزيز التكامل الاجتماعي والدفع بمقوّماته بين اللاجئين والمجتمع المحلي في قلقيلية ليس مجرد مسألة اجتماعية سطحية، بل هو عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة على مختلف الأطر والتي تستفيد منها جميع الأطراف. بدون هذا التكامل، سيبقى اللاجئون مهمشين يفتقرون

إلى الشعور بالإنتماء الحقيقي للمجتمع، فلا تتحقق التنمية المنشودة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

4.2 النتائج

يتضمن هذا الجزء عرضًا لأبرز النتائج التي كشفت عنها الدراسة، والتي تسلط الضوء على التحديات والظروف التي يواجهها اللاجئون في قلقيلية:

1. يعاني اللاجئون في قلقيلية من تحديات اقتصادية واضحة، تتمثل في ضعف الدخل اليومي، وغياب الاستقرار الوظيفي، مما يعيق قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية بشكل منتظم، خصوصًا مع محدودية فرص العمل داخل المدينة ومحيطها.
2. يعتمد اللاجئون في قلقيلية بشكل كبير على المساعدات الإنسانية والموسمية، نتيجة غياب مشاريع اقتصادية تنموية تُمكنهم من الاعتماد على الذات وتحقيق دخل مستدام، الأمر الذي يبقيهم ضمن دائرة الفقر والحاجة.
3. يواجه اللاجئون في قلقيلية تراجعًا في مستوى الخدمات الصحية المقدمة من وكالة الأونروا، إذ يعاني مستشفى الأونروا الوحيد في الضفة الغربية من نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية، ما يؤثر على جودة الرعاية الصحية خاصة في الحالات الطارئة والمزمنة.
4. يفتقر اللاجئون في قلقيلية إلى برامج تدريب مهني فعّالة تشمل الجوانب النظرية والعملية وورش التدريب الخاضعة للرقابة والتأمين، فتنحصر مخرجات الدورات المتاحة على حرف تقليدية محدودة مثل الخياطة والنجارة وهذا يقلل من تنوع المهن ويزيد من المنافسات الغير عادلة، فدون التطرق إلى المهارات الحديثة كالبرمجة، التسويق الرقمي، ريادة الأعمال، أو كهرباء منازل ذكية، لن يكون هناك حظّ وافر للاندماج في سوق العمل المعاصر.

5. لا تتوفر لدى اللاجئين في قلقيلية فرص واقعية لتمكينهم في الناحية الاقتصادية، فبرامج دعم المشاريع الصغيرة تكاد تكون معدومة لندرتها، وآليات التمويل متعثرة، ما يحول دون قدرة اللاجئين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية تحقق لهم دخلاً واستقلالًا اقتصاديًا.
6. يعاني اللاجئون في قلقيلية من غياب واضح لدور المؤسسات الحكومية في دعمهم، فتقتصر مساهمة هذه الجهات على تقديم خدمات أساسية ومؤقتة لا تختص باللاجئين فقط بل بالجميع، وعدم تبني هذه المؤسسات لأي استراتيجيات طويلة الأمد تستهدف التنمية المستدامة لواقعهم.
7. تشير إفادات اللاجئين في قلقيلية إلى ضعف التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات العاملة معهم، ما يؤدي إلى تكرار البرامج التدريبية والمبادرات دون تحقيق تأثير حقيقي في تحسين حياتهم أو تلبية احتياجاتهم الفعلية.
8. إنّ ضعف في الاندماج الاجتماعي ووجود الفجوات في التفاعل والتعاون أمور يعاني منها اللاجئون في قلقيلية، فقد أشار عدد من المشاركين في مقابلات الدراسة إلى شعورهم بالعزلة نتيجة النظرة المجتمعية السلبية وغياب المبادرات المشتركة.
9. يفتقر اللاجئون في قلقيلية إلى شبكات دعم ومساندات مؤسساتية حقيقية قادرة على تعزيز قدراتهم والوصول بهم إلى الموارد والمشاركة في صنع القرار، فينعكس هذا الافتقار سلباً على فاعلية أي تدخلات تنموية موجهة إليهم وتكون الاستفادة شبه معدومة.
10. يشعر اللاجئون في قلقيلية باندماج اجتماعي وثقافي منقوص الجوانب، نتيجة غياب قنوات التعبير والمشاركة في الحياة العامة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على شعورهم بالانتماء وقدرتهم على التأثير في محيطهم.
11. مشاركة اللاجئين في قلقيلية في تصميم وتنفيذ البرامج التنموية هي مشاركة مقلّصة محاطة بالتحديات والصعوبات، ما يؤدي إلى تقديم خدمات ومبادرات لا تستند إلى احتياجاتهم الفعلية، وبالتالي تقل فاعليتها وتأثيرها على واقعهم.

4.3 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم عرضها، تم إعداد التوصيات التالية بهدف المساهمة في معالجة القضايا المطروحة وتحسين واقع اللاجئين في قلقيلية:

1. تمكين اللاجئين اقتصاديًا من خلال:
   - توفير قروض ميسرة ومنح صغيرة لدعم المشاريع المنتجة
   - توسيع فرص التشغيل المؤقت بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2. توفير برامج تدريب مهني متقدمة تواكب متطلبات سوق العمل، بما يدعم صمود اللاجئين من خلال الحصول على فرص ووظائف مستقرة.
3. تحسين الخدمات الصحية المقدمة للاجئين من خلال:
   - دعم مستشفى الأونروا.
   - توفير الأدوية والتجهيزات.
   - إدراج خدمات الصحة النفسية ضمن برامج الرعاية.
4. تعزيز اندماج الاجتماعي للاجئين من خلال دعم الأنشطة الثقافية والتطوعية وتنويعها بحيث تستهدف مختلف الفئات العمرية، فتُسهم في بناء روابط اجتماعية متينة على المستوى الأفقي والعمودي مشكلة نسيج اجتماعيا متراص يخفف مظاهر العزلة.
5. إطلاق حملات توعية لتعزيز الصورة الإيجابية عن اللاجئين والتضامن المجتمعي تجاههم.
6. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية والأهلية العاملة مع اللاجئين لضمان فعالية البرامج وتكاملها.
7. زيادة فرص دمج اللاجئين ضمن الخطط التنموية الوطنية والمحلية والدعوة لاستمرار الدعم الدولي والضغط على الأونروا لتفعيل دورها الكامل.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، عامر. (2021م). دور اللاجئين الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. *مجلة دراسات التنمية الفلسطينية، 9*(7)، 14-12.

إبراهيم، مصطفى عيد. (2025م). *نظرية الهوية الاجتماعية: مفتاح لفهم ديناميكيات صنع السياسات والتأثيرات التنظيمية. المركز الديمقراطي العربي.* المعهد الوطني.

أبو العلا، محمد. (2021م). دور اللاجئين الفلسطينيين في تعزيز التعليم والثقافة في المناطق المستضيفة. *مجلة الدراسات الاجتماعية والثقافية، 6*(7)، 123-140.

أبو بكر، حسن. (2022م). الزراعة والأمن الغذائي: التحديات والفرص في المناطق الريفية. *مجلة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، 11*(12)، 47-60.

أبو داوود، أسماء، و إسماعيل عريقات. (2024م). *دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.* دار المعرفة.

أبو زيد، تهاني. (2016م). *جدار الفصل العنصري: وصفه، أطواله، رأي القانون الدولي وأضراره لى الأرض والإنسان.* دار المعرفة.

أبو سيف، إياد. (2015م). *جدار الفصل العنصري وآثاره على المدن الفلسطينية: دراسة حالة قلقيلية.* المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

أبو شقرة، أحمد. (2010م). *اللاجئون الفلسطينيون وأثرهم في التنمية المجتمعية: دراسة حالة مدينة قلقيلية.* مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد، محمد. (2022م). دور اللاجئين في تعزيز التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة. *مجلة دراسات التنمية والاقتصاد، 23*(25)، 45-67.

أنواع المشاريع الصغيرة وأهدافها وأسباب فشلها، https://shorturl.at/sZlhP

برنامج خرائط All-In one Offline Maps(3.17)

البستنجي، فايز. (2024م). أهمية البنية التحتية الخضراء في إنشاء مدن صديقة للبيئة في البلديات. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 7*(8)، 17-18.

التحديات الاقتصادية وفرص العمل للاجئين: كيف يمكن للمجتمعات المحلية أن تستفيد؟. غراس الخير الإنسانية. (2025م). .www.ghirasalkhaeer.com

التحديات الاقتصادية وفرص العمل للاجئين: كيف يمكن للمجتمعات المحلية أن تستفيد؟. غراس الخير الإنسانية. يناير 9. 2025. www.ghirasalkhaeer.com

الجبار، سوسن. (2021م). مفهوم التمكين بين النظرية والتطبيق. *جمعية إدارة الأعمال العربية، 173*(14)، 17-18.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024م). https://www.pcbs.gov.ps/defaultAr.aspx

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، https://www.pcbs.gov.ps/defaultAr.aspx

حسن، أحمد. (2018م). لجدار الفاصل وآثاره على القطاع الزراعي في فلسطين. *مجلة البحوث الزراعية والتنمية الريفية، 14*(12)، 55-70.

الحسن، خالد. (2018م). *نظرية التمكين في العمل الاجتماعي*. دار المعرفة للنشر.

حسين، ليلى. (2023م). "دور المرأة واللاجئين في تحقيق التنمية المستدامة في قلقيلية. *مجلة الدراسات الفلسطينية والتنمية الاجتماعية، 14*(12)، 45-62.

حمزة، تعبان. (2017م). *أزمة اللاجئين وتأثيرها على العلاقات الدولية.*. دار الصفاء.

حنفي، ساري. (2014م). *تحول وكالة الانروا من الإغاثة إلى التنمية البشرية*. منشورات فلسطين.

حواري، نور علي إبراهيم. (2017م). *رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية*. منشورات فلسطين.

الخالدي، مصطفى. (2008م). *التعليم في فلسطين ودور اللاجئين في تطويره: دراسة حالة قلقيلية*. مركز دراسات الشرق الأوسط.

الخطيب، عادل. (2022م). تأثير الحواجز العسكرية على التنمية المحلية: دراسة حالة قلقيلية. *مجلة التنمية والمجتمع، 14*(10)، 67-83.

الخطيب، يوسف. (2020م). التأثيرات البيئية للجدار الفاصل في فلسطين. *مجلة الدراسات البيئية والتنموية، 17*(28)، 12-24.

الخليل، ندى. (2019م). التمكين الاقتصادي والاجتماعي: أداة لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة التنمية البشرية والدراسات الاجتماعية، 10*(11)، 25-26.

رضوان، محمد فيصل. (2011م). *دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية*. منشورات حيفا.

الزعبي، رائد. (2021م). التجارة والخدمات: دورها في تحفيز الاقتصاد المحلي. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 13*(17)، 120-135.

زوايته، شهد. (2023م). *الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة داخل مخيمات مدينة نابلس*. منشورات فلسطينية.

سعيد، عزت. (2001م). *البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة*. مركز فلسطين.

سلام، جيهان ابراهيم علي. (2017م). دور منظمات المجتمع المدني في دعم مدارس التعليم المجتمعي. *مجلة جامعة المنصورة - مركز تطوير الأداء الجامعي، 5*(6)، 85-96.

شاهين، سامر. (2020م). *الابتكار في مواجهة الحصار: دور المشاريع الزراعية والصناعية في تعزيز الاقتصاد المحلي في المدن الفلسطينية*. جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات التنموية.

شبيطة، ريما. (2018م). *نحو سياسات لتعزيز التنمية في مناطق (ج)*. فلسطين اليوم.

شتيوي، سعاد حسن محمد. (2007م). *دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة حالة دراسية لمخيم بلاطة - نابلس*. يوميات فلسطينية.

الشرابي، سليم. (2021م). لتوعية البيئية وأثرها في تعزيز الوعي المجتمعي. *مجلة الدراسات البيئية، 7*(8)، 75-90.

شمل، شيماء عباس. (2016م). العزلة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة المتوسطة. *مجلة الأستاذ، 218*(2)، 12-47.

الصوص، سمير. (2017م). *قلقيلية بين الأمس واليوم*. منشورات فلسطينية.

طويل، محمود. (2019م). دور اللاجئين الفلسطينيين في تعزيز الزراعة والتنمية المحلية في الضفة الغربية. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 20*(30)، 101-120.

العالم (هوبهاوس) مؤسس علم الاجتماع الأكاديمي في بريطانيا، https://www.al-jazirah.com/2024/20241025/cm28.htm

عايد، خالد. (2020م). الهوية والانتماء للاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة في الأردن. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 122*(40)، 17-90.

عبد الباسط، محمد حسن. (1970م). *التنمية الاجتماعية*. معهد البحوث والد راسات العربية.

عبد الرازق، جمال. (2021م). دور اللاجئين الفلسطينيين في إعادة بناء الاقتصاد المحلي: دراسة حالة مدينة قلقيلية. *مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية، 10*(16)، 54-72.

عبد الرحمن، فادي. (2023م). تأثير جدار الفصل العنصري على التنمية المستدامة في قلقيلية: دراسة حالة. *مجلة الدراسات الفلسطينية والتنمية، 165*(17)، 85-102.

عبد الغني سلامة. (2025م). *الاحتلال.. وتعثّر التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين، مركز الأبحاث الفلسطيني، دراسات سياسية*. ، https://www.prc.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D%9%8A

عبد الله، فايز. (2020م). الزراعة المستدامة: التقنيات الحديثة وأثرها في حماية البيئة. *مجلة الزراعة البيئية، 7*(6)، 98-112.

عبود، شوقي عاشور. (2024م). دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية. *مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، 4*(1)، 7-15.

العجاتي وأخرون، محمد. (2020م). *السياسات العامة – صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها*. دار المعرفة.

علي، أحمد. (2020م). دور التعليم والمجتمع المدني في تعزيز التعايش والسلام المجتمعي: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات السلام والتنمية، 7*(78)، 14-16.

عليان، سامي. (2022م). دور اللاجئين في التنمية المستدامة: دراسة حالة قلقيلية. *مجلة التنمية الفلسطينية، 14*(17)، 112-128.

عمرو، نعمان عاطف سالم. (2021م). الصناعات والحرف الفلسطينية. *مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، 7*(1)، 7-12.

عواد، سليم. (2018م). *دور اللاجئين الفلسطينيين في تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية في الضفة الغربية: دراسة حالة قلقيلية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عوض، سعاد. (2020م). تأثير الجدار الفاصل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين. *مجلة التنمية والبيئة، 5*(6)، 16-89.

القطان، سليم. (2019م). *الصناعة والحرف اليدوية: دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة*. دار المعرفة للنشر.

كتاب، ألين. (د.ت). *جدار الفصل العنصري.المرأة الفسطينية اللاجئة ورحلتها مع اللجوء*. جريدة حق العودة.

كرباج وآخرون، يوسف. (2020م). *الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية*. دار المعرفة.

محمد، خالد. (2019م). دور المجتمعات المحلية في الحفاظ على البيئة الزراعية: دراسة حالة في المناطق الريفية. *مجلة العلوم الزراعية والبيئية، 7*(8)، 123-138.

مركز جيل البحث العلمي. (2022م). الاندماج المحلي للاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة حالة اللاجئين الصحراويين في الجزائر. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 32*(5)، 7-9.

مركز مدار، https://shorturl.at/F8EzU

مسعود، عمر، و مفلح ظاهر. (2022م). *مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطي*. مركز التنمية.

مصالحة، نور. (1994م). الفلسطينيون داخل الخط الأخضر والاتفاقات الفلسطينية –الإسرائيلية. *مجلة الدراسات الفلسطينية، 5*(20)، 17-30.

المصري، رفيق يونس. (2017م). أهمية المشاريع الصغيرة في تعزيز الاقتصاد المحلي. *مجلة التنمية الاقتصادية، 4*(6)، 74-78.

مطر، محمد أحمد. (2022م). تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000 – 2020. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 5*(9)، 12-14.

المغربي، محمد الفاتح. (2013م).: *إدارة الموارد البشرية*. القاهرة: دار النشر للجامعات.

مفوضية اللاجئين – الموقع العالمي، https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-we-protect/refugees،

النجار،فاطمة. (2019م). الأثر الاجتماعي للجدار الفاصل على المجتمع الفلسطيني. *مجلة العلوم الاجتماعية، 74*(54)، 1-79.

نديم، مسلم. (2008م). *قضية اللاجئين الفلسطينيين: التطور... والأفاق*. مركز التطوير.

النصر، أحمد، سامر مدحت، وأحمد سمير. (2017م). *التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الهاشمي، حميد. (2024م). *الهجرة ودورها في توطين الإسلام في أوروبا – تحديات التعايش والاندماج. بريطانيا نموذجًا*. المركز الجديد.

هلال، عبد الرحمن. (2015م). الآثار الاقتصادية للجدار الفاصل على الاقتصاد الفلسطيني. *جلة الدراسات الفلسطينية، 7*(9)، 45-62.

هنية، آدم. (2012م). *التنمية كأداة للنضال: ومواجهة واقع الهيمنة في فلسطين*. مركز فلسطين للتنمية.

ويلسون، كايت. (2020م). اللاجئون الأفارقة في أوروبا: أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة دراسات الهجرة، 7*(8)، 12-14.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Harold Dwight Lasswell, https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%84%D8%AF_%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%84

Ira Sharkansky, https://www.bc.edu/bc-web/schools/morrissey/departments/economics/people/faculty-directory/james-anderson.html

James E. Anderson, https://badil.org/ar/puplications/haq-al-awda/issues/items/2075.html

Nisbet, R. (1969). *The Quest for Community.* Oxford University Press.

Timothy, H. (2019). *The Roll of Refugee in Local Community Development: The Case of Canada.* MCX.

Tomas Dye, https://www.jpost.com/blogger/ira-sharkansky

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE ROLE OF REFUGEES IN ADVANCING SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A CASE STUDY OF QALQILYA CITY

By
Mohammad Hossam Ahmad Walweil

Supervisors
Dr. Asaad Taffal
Dr. Abdul Rahim Al-Shobaki

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Migration and Refugee Studies, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

THE ROLE OF REFUGEES IN ADVANCING SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A CASE STUDY OF QALQILYA CITY

By
Mohammad Hossam Ahmad Walweil
Supervisors
Dr. Asaad Taffal
Dr. Abdul Rahim Al-Shobaki

Abstract

This study aims to analyze the circumstances of refugees in Qalqilya and examine their role in promoting sustainable development amid the political, economic, social, and environmental challenges they encounter. Additionally, it seeks to identify the factors that restrict and impede their participation in development processes and to propose potential opportunities to strengthen their involvement within the local community.

This study employs a descriptive-analytical approach and is grounded in two theoretical frameworks: social capital theory, which emphasizes the significance of relationships and community networks, and empowerment theory, which concentrates on enhancing individuals' capacities to make critical decisions impacting their lives.

The findings indicate that refugees in Qalqilya encounter significant economic challenges, including limited employment opportunities, a lack of effective development programs, and inadequacies in educational, training, and healthcare services. These issues are exacerbated by rapid population growth and the comprehensive siege imposed on the city.

However, the text highlights the proactive role of refugees, particularly in reinforcing social bonds through the preservation of identity and national belonging. Additionally, refugees surmount challenges to integration within the host community; despite limited resources, they actively engage in various environmental and agricultural initiatives.

The text advocates for the initiation of policies and development programs that encompass multiple facets of life, with the objective of more comprehensively integrating refugees into planning and implementation processes, as well as enhancing the quality of services provided. Furthermore, it emphasizes the necessity of developing contemporary training programs that align with labor market demands and fostering

effective partnerships between governmental and civil institutions. These measures aim to empower refugees and optimize their contributions to local development.

Keywords*:* refugees, sustainable development, social capital theory, empowerment, Qalqilya, community participation